



# الموضوع

دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار  
الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

■ لحسن دردوري

إعداد الطالبة:

■ إيمان حملاوي

السنة الجامعية : 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ  
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي  
يُعِيدُ النَّاسَ  
وَالَّذِي يُعَلِّمُ  
بِالْقُرْآنِ وَالَّذِي  
يُعَلِّمُ بِالْقُرْآنِ  
وَالَّذِي يُعَلِّمُ  
بِالْقُرْآنِ

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي سدي في الحياة

إلى أختي شقيقة الروح

إلى صديقاتي الدرب

إلى كل من كان عوناً لي ولو بكلمة طيبة

# كلمة شكر

أولاً أتقدم بالشكر لله عز وجل على إتمامي

هذا العمل ثم إلى

إلى الأستاذ المشرف د. د. دوري لحسن

على مجهوده و دقة مواعيده و صدقه

في العمل زاده الله علما وتواضعا

كما أتقدم بالشكر والامتنان

لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث كما لا

يفوتني أن أشكر كل

من كان لي عوناً وسنداً في مشواري الدراسي

## ملخص

إن الحاجة إلى إرساء نظام عالمي يسهر على تنظيم و سير العلاقات النقدية والمالية الدولية أدت إلى التفكير في البحث عن نظام نقدي ومالي عالمي جديد، وهذا ما تجسد سنة 1944 بإنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على المستوى الدولي ، كما تهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تتبناها وذلك بإقتراح آليات وسياسات اقتصادية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية للدول النامية .

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت وضعية اقتصادية صعبة أدت بها إلى عقد إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي خلال الفترة 1989-1998 بهدف تصحيح الإختلالات التي عانت منها على المستوى الكلي ، ولكن بعد نهاية فترة الإصلاحات وبداية من سنة 2000 شهدت الجزائر انتعاشا ماليا نتيجة ارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حيث خفضت نسب التضخم والبطالة وعرف ميزان المدفوعات والموازنة العامة إنتعاشا كبيرين وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما يدل أن الدولة الجزائرية قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة ذاتية دون تدخل مؤسسات مالية أجنبية ربما بتدخلها لن تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه في السنوات الأخيرة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الدولية، الاستقرار الاقتصادي، الجزائر.

## Résumé

La nécessité d'établir un système mondial assure l'organisation et la conduite des relations monétaires et financières internationales a conduit à la réflexion dans la recherche d'un système monétaire et une nouvelle financière mondiale, et c'est ce qui incarne la création de deux institutions de deux Fonds monétaire international 1944 et la Banque mondiale en vue d'œuvrer à la réalisation de la stabilité monétaire et financière au niveau international vise également à assurer la stabilité économique des Etats membres grâce à des programmes de stabilisation économique et d'ajustement structurel adopté par des mécanismes et des politiques économiques visant à corriger les déséquilibres économiques des pays en développement.

L'Algérie est parmi les pays qui ont souffert de l'état d'une économie difficile ce qui amène à contracter des accords avec le Fonds monétaire international dans le cadre du programme de stabilisation économique et d'ajustement structurel au cours de la période 1989-1998 en vue de corriger les déséquilibres qui ont affecté le niveau macro, mais après la fin de la période des réformes et le début de l'année 2000 l'Algérie a connu un rebond financièrement en raison de la hausse des prix du pétrole, qui a un impact sur les indicateurs de stabilité économique comme les taux réduits de l'inflation et du chômage, connus comme la balance des paiements et du budget rebond grand, ce qui conduit à des taux de croissance élevés, ce qui suggère que l'Etat algérien est en mesure d'atteindre la stabilité économique en soi sans institutions d'interférence financière étrangère. Ces dernières peuvent influencer d'une manière négative l'économie Algérienne.

Les mots clé: les institutions financières internationales, stabilité économique, L'Algérie.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ا	إهداء
اا	شكر
	ملخص عربي
	ملخص فرنسي
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
أ	المقدمة العامة
ب	إشكالية الدراسة
ب.ب	الأسئلة الفرعية
ب.ب	فرضيات الدراسة
ب.ب	تحديد إطار الدراسة
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	أهمية البحث
د	أهداف البحث
د	منهج وأدوات الدراسة
د	الدراسات السابقة
هـ	هيكل البحث
	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية الدولية</b>
2	تمهيد
3	<b>المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية</b>
3	المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية
5	المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية
6	المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية وأهدافها
6	الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية
8	الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية الدولية
10	المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية الدولية
10	الفرع الأول: صندوق النقد الدولي
11	الفرع الثاني: البنك الدولي
12	<b>المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي</b>
12	المطلب الأول: أساسيات حول صندوق النقد الدولي
12	الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي
13	الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي



## فهرس المحتويات

13	الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي
15	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
18	المطلب الثالث: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي
20	<b>المبحث الثالث: البنك الدولي</b>
20	المطلب الأول: ماهية البنك الدولي
20	الفرع الأول: تعريف البنك الدولي
21	الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي
21	الفرع الثالث: وظائف البنك الدولي
22	الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي
24	الفرع الخامس: التنظيم المالي للبنك الدولي
25	المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي
26	الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
26	الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية
27	الفرع الثالث: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار
27	الفرع الرابع: الوكالة الدولية لضمانات الاستثمار
28	الفرع الخامس: هيئة التنمية الدولية
28	المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض
28	الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع
29	الفرع الثاني: شروط الإقراض
30	الفرع الثالث: قروض البنك الدولي
31	الفرع الرابع: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي
33	<b>المبحث الرابع: برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي</b>
33	المطلب الأول: الهدف من تطبيق برامج التكيف من وجهة نظر صندوق النقد الدولي
35	المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي
35	الفرع الأول: برنامج التثبيت أو الاستقرار لصندوق النقد الدولي
35	الفرع الثاني: أهم محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي
36	الفرع الثالث: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي
38	المطلب الثالث: برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

## فهرس المحتويات

38	الفرع الأول: المقصود بالإصلاح أو التعديل الهيكلي
38	الفرع الثاني: أهم المحاور التي يقوم عليها برنامج التثبيت أ و التصحيح الهيكلي
39	الفرع الثالث: سياسات برنامج التعديل الهيكلي
39	الفرع الرابع: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي
41	المطلب الرابع: الأهداف المتوخاة من التسهيلات المقدمة في إطار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي
41	الفرع الأول: السياسات المتعلقة بعلاج اختلال ميزان المدفوعات
42	الفرع الثاني: السياسات المتعلقة بعلاج عجز الموازنة العامة
42	الفرع الثالث: السياسة النقدية
42	الفرع الرابع: زيادة معدلات النمو الاقتصادي
44	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني : آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي</b>
46	تمهيد
47	المبحث الأول: الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي
47	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته
47	الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
48	الفرع الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي
49	المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي
51	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
51	الفرع الأول: التضخم
52	الفرع الثاني: البطالة
52	الفرع الثالث: ميزان المدفوعات
54	الفرع الرابع: الموازنة العامة
55	الفرع الخامس: النمو الاقتصادي
55	المطلب الرابع: أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي
55	الفرع الأول: السياسة النقدية
56	الفرع الثاني: السياسة المالية
57	المبحث الثاني: آليات عمل السياسة الاقتصادية لعلاج التضخم والعجز المالي

## فهرس المحتويات

57	المطلب الأول: آليات السياسة النقدية في علاج التضخم وفق صندوق النقد الدولي
57	الفرع الأول: السياسة النقدية و علاج التضخم وفق برامج الاصلاح الاقتصادي
58	الفرع الثاني: التضخم وفق صندوق النقد الدولي
58	الفرع الثالث: وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم
59	المطلب الثاني: تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة
59	الفرع الأول: السياسة المالية و ترشيد النفقات العامة للحكومة
61	الفرع الثاني: السياسة المالية و رفع الإيرادات
63	الفرع الثالث: تخفيض الدعم
64	المطلب الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
64	الفرع الأول: العمل على تحرير التجارة الخارجية
66	الفرع الثاني: تخفيض سعر الصرف
68	الفرع الثالث: إصلاح هيكل أسعار الفائدة
68	الفرع الرابع: تحرير الأسعار
70	المبحث الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي
70	المطلب الأول: سياسة الخصخصة
70	الفرع الأول: مفهوم وأهداف الخصخصة
71	الفرع الثاني: أساليب الخصخصة
74	الفرع الثالث: الخصخصة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
75	المطلب الثاني: دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
79	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دور السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
81	تمهيد
82	المبحث الأول: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت الاقتصادي
82	المطلب الأول: أسباب ودوافع الإصلاحات في الجزائر
82	الفرع الأول: تزايد العجز المالي للمؤسسات وتزايد مستويات التضخم
83	الفرع الثاني: تزايد المديونية وارتفاع عجز ميزان المدفوعات
85	المطلب الثاني: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج إتفاق

## فهرس المحتويات

	الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30
85	الفرع الأول: لمحة عن برنامج إتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/3
86	الفرع الثاني: نتائج برنامج إتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989-1990
87	المطلب الثاني: الإتفاق الاستعدادي الثاني 1991/06/03 إلى 1992/03/30
88	الفرع الأول: أهداف برنامج الإتفاق الاستعدادي الثاني
89	الفرع الثاني: النتائج المحققة من خلال برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03-1992/03/30
91	المطلب الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل ( 1994-مارس 1995)
91	الفرع الأول: محتوى برنامج الاستعداد الائتماني الثالث
92	الفرع الثاني: نتائج برنامج الاستعداد الائتماني الثالث (1994-1995)
94	المبحث الثاني: اتفاقيات الجزائر في اطار برنامج التعديل الهيكلي ( أفريل 1995-مارس 1998)
94	المطلب الأول: محتوى برنامج التعديل الهيكلي ( 1995-1998)
94	الفرع الأول: التعريف ببرنامج التعديل الهيكلي
95	الفرع الثاني: مشروعية صندوق النقد الدولي اتجاه الحكومة الجزائرية في إطار التعديل الهيكلي
95	المطلب الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي
97	المطلب الثالث: إجراءات تطبيق برنامج التكيف الهيكلي
97	الفرع الأول: اجراءات ذات طابع الاستقرار
97	الفرع الثاني: الاجراءات ذات الطابع الهيكلي
98	الفرع الثالث: التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع وآجال تنفيذها في الجزائر في الفترة 1995-1998
100	المطلب الرابع: آثار برنامج التعديل الهيكلي على بعض المؤشرات الاقتصادية
100	الفرع الأول: النمو الاقتصادي
101	الفرع الثاني: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات
102	الفرع الثالث: البطالة
102	الفرع الرابع: التضخم
103	الفرع الخامس: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1995-1998

## فهرس المحتويات

105	المبحث الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي
105	المطلب الأول: محور السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال برامج الانعاش الاقتصادي
105	الفرع الأول: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي
106	الفرع الثاني: مضمون سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي
106	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي
107	المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2012
109	المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999-2012
110	المطلب الخامس: نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2012
112	خلاصة الفصل
114	الخاتمة
119	قائمة المراجع

# فهرس الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
83	تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1985-1993)	الجدول (01)
84	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989	الجدول (02)
87	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1989-1990	الجدول (03)
89	أثر انخفاض الدينار الجزائري على بعض المؤشرات النقدية خلال الفترة (1990-1991)	الجدول (04)
90	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991-1992	الجدول (05)
93	نتائج برنامج الاستعداد الائتماني الثالث على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1993-1994)	الجدول (06)
98	التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع وأجال تنفيذها في الجزائر في الفترة 1995-1998	الجدول (07)
100	معدلات النمو الإجمالي ونموه في قطاع المحروقات وخارجه (1995-1998)	الجدول (08)
101	تطور رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة (1996-1998)	الجدول (09)
102	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1995-1998)	الجدول (10)
103	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1995-1998)	الجدول (11)
104	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1995-1998)	الجدول (12)
107	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1999-2012)	الجدول (13)
108	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1999-2012)	الجدول (14)
109	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1999-2012)	الجدول (15)
110	نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999-2012)	الجدول (16)

شهدت فترة الثلاثينيات (من القرن الماضي) العديد من الأحداث الاقتصادية على المستوى العالمي حيث عرفت أسعار الصرف تقلبات شديدة وذلك بسبب التخفيض التفاضلي لقيم العملات لبعض البلدان الصناعية والتي عمدت إلى فرض قيود على التجارة الخارجية مما انتهى بها الأمر بأزمة الكساد العظيم عام 1929، كما عرفت هذه الفترة انهيار قاعدة الذهب والتحول إلى نظام الصرف الورقي وأمام هذا الوضع الاقتصادي اضطرت دول العالم إلى البحث عن حلول لمعالجة الوضع النقدي والمالي العالمي الصعب، وهذا ما تجسد في مؤتمر "بريتن وودز" عام 1944 والذي تمخض عنه انشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للسهر على سلامة الاقتصاد العالمي.

فهاتين المؤسستين تعتبران أهم المؤسسات الفاعلة على المستوى العالمي باعتبار أن لهما تأثيرا على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر ارتباطا بها نتيجة تعرضها لأزمات تكون سببا في عدم استقرار اقتصادها.

وبما أن هذه المؤسسات تقوم على إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين فإنها تقوم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات داخلية وخارجية تعوق عملية التنمية والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك باعتمادها على سياسات اقتصادية تعرف بسياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف تصحيح السياسة الاقتصادية لهذه الدول على مستوى الاقتصاد الكلي والحد من الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي.

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها وإن تحقق ذلك فهي تعمل على الحفاظ على هذا الاستقرار وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها خلال فترة معينة وبشروط تكون في بعض الأحيان قاسية على هذه الدول خاصة النامية منها.

وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي عانت وضعية اقتصادية صعبة بداية من 1986 تتعلق باختلالات على المستوى الداخلي والخارجي وذلك نتيجة الأزمة التي مرت بها بالإضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وهذا ما أدى بها إلى انتهاج سياسات تصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي إما بصفة ذاتية أو الاعتماد على مؤسسات مالية دولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي.



## المقدمة العامة

ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات المالية الدولية في علاج الاختلالات الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### 1- إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذا البحث كالتالي:

كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

### 2- الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالمؤسسات المالية الدولية؟

- ما هو مفهوم الاستقرار الاقتصادي؟

- ماهي سياسات المؤسسات المالية الدولية المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

- ماهي الآليات التي إعتمدتها المؤسسات المالية الدولية للوصول للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الإصلاحات؟

### 3- فرضيات الدراسة

- تعمل المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين وتوفير القروض من أجل إعادة بناء الاقتصاديات المهتمة وتخفيف العجز المالي للدول الأعضاء.

- يكمن الاستقرار الاقتصادي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيف نسب بطالة وتضخم و توازن ميزان المدفوعات.

- تعتمد المؤسسات المالية الدولية على برامج التعديل والتكييف الهيكلي بهدف إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد.

- لجأت الجزائر إلى مؤسسات مالية دولية بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتخفيف العجز الموازني وإصلاح القطاع العام.

### 4- تحديد إطار الدراسة

ارتأينا أن تكون دراسة هذا البحث حول الجزائر أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة) تمتد لتشمل (1990-2012) وبذلك فهي مقسمة إلى فترتين:

## المقدمة العامة

- المرحلة الأولى (1990-1998): تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية للدولة الجزائرية كما تميزت بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

- المرحلة الثانية (1999-2012): وتضم هذه المرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي والتي طبقتها الجزائر بصفة ذاتية نتيجة تحسن أسعار المحروقات بداية من 2000-2004 وصولا إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أما الفترة المتبقية 2009-2012 فهي تضم بداية تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 بحيث سلطنا الضوء على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

### 5-أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- نوع التخصص العلمي الذي أدرس فيه.
- الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في علاج الاختلالات الاقتصادية للدول النامية.
- الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية في إطار التصحيح الاقتصادي .
- المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر وسياسات التصحيح التي مر بها الاقتصاد الوطني.
- التعرف أكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الإصلاحات و تطور المؤشرات الاقتصادية منذ تلك الفترة.

### 6- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في كونه موضوع ذو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية عموما و الجزائرية منها ، فالبرامج المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية سوف تساهم في توجيه السياسة الإقتصادية و النتائج المرجوة منها هي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات على المستوى الكلي و العمل على إنجاح جهود الدولة المبذولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتعاون مع هذه المؤسسات للوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر بداية من أزمة البترول سنة 1986 إلى المرحلة التي شهدتها الجزائر في التسعينات مرورا ببرامج الإنعاش الاقتصادي .

### 7- أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح ما يلي:

- محاولة الكشف عن سياسات المؤسسات المالية الدولية المطبقة في الدول النامية.
- التعرف أكثر على السياسات الإصلاحية المطبقة في الجزائر و أثر هذه السياسات على الاقتصاد الوطني .
- كما يهدف البحث إلى التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي المنتهجة للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### 8- منهج وأدوات الدراسة

حتى نستطيع الامام بجوانب الموضوع والإجابة على صحة الفرضيات المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي خلال الفترة محل الدراسة والذي يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل الزمني وذلك لمحاولة معرفة ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية ومختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ التسعينات.

### 9- الدراسات السابقة

لعل أقرب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هي:

- "بن الدين محمد أمين" مذكرة ماجستير، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2009)، جامعة دالي ابراهيم، حيث خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تعتبر من أهم سياسات إدارة الطلب الكلي التي تعتمد عليها الدول في مواجهة الأزمات والتقلبات الدورية للاقتصاد وترجع أهميتها إلى إمكانية تحكم البنك المركزي في المعروض النقدي وتعديله لحجم الائتمان بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد بالإضافة إلى أنه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي فإنه لا بد من تحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي والمصرفي وذلك بواسطة السياسة النقدية باعتبارها أداة فعالة للوصول إلى ذلك .

وقد تناولنا في دراستنا موضوع تحقيق الاستقرار الاقتصادي بواسطة أدوات السياسة النقدية المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تخفيض معدلات التضخم والحد من الإصدار النقدي الجديد.

"سعيد بختة"، أطروحة دكتوراه ، أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة (1990-2009) دراسة حالة الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد حدود لتدخل الدولة في

## المقدمة العامة

النشاط الاقتصادي لكل دولة خصائص معينة سواء لنظامها بالإضافة إلى أن لنتائج الإصلاحات التي طبقتها الجزائر مطلع التسعينات أدت إلى نتائج غير مرضية كارتفاع معدل التضخم بسبب سياسات جانب الطلب الكلي والتخفيض في قيمة العملة وتخفيض الدعم على بعض المنتجات وبداية من 1995 حققت هذه النتائج هدفها الأول وهو إدارة الطلب الكلي لتخفيض معدلات التضخم.

تناولنا من خلال دراستنا الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1998 والتي شهدت تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي والتي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني إضافة إلى التطرق لمعرفة مدى تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بما فيها الموازنة العامة في فترة ما بعد الإصلاحات إلى غاية 2012.

"دحو سهيلة"، مذكرة ماجستير، صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1989-1999)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تخفيض العجزات المحقق لا يعود بالدرجة الأولى إلى فعالية التدابير المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى أن صندوق النقد الدولي يستغل فرصة لجوء الدول المدينة النامية إليه مما يسهل عليه فرض الشروط غير الملائمة إذا ما قبل البلد الخوض في برامج الإصلاح.

ومن خلال دراستنا تطرقنا إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية للجزائر وفترة ما بعد الإصلاحات من خلال الكشف على إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال نفس الفترة بالإضافة إلى النتائج المحققة من خلال هذه الإصلاحات ومدى تأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلى نهاية الإصلاحات وبداية فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وتأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2001-2012

### 10- هيكل البحث:

اشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول قسم كل فصل كما يلي:

الفصل الأول: تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول المؤسسات المالية الدولية والذي قسم إلى أربعة مباحث تضمن المبحث الأول ماهية المؤسسات المالية الدولية أما المبحث الثاني فتضمن أساسيات حول صندوق النقد الدولي بينما المبحث الثالث فخصص للبنك الدولي وأما المبحث الرابع فقد خصص لبرامج الإصلاح الاقتصادي .

الفصل الثاني: تضمن الفصل الثاني موضوع آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي أما المبحث الثاني فتناولنا فيه آليات عمل السياسات الاقتصادية لعلاج التضخم والعجز المالي، أما فيما يخص المبحث الثالث فتطرقتنا

## المقدمة العامة

---

فيه إلى موضوع آليات عمل السياسات الاقتصادية لدعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تضمن الفصل الثالث دور السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والذي قسم إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول موضوع إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت الاقتصادي بينما تضمن المبحث الثاني موضوع برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998) أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1999-2012.

# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات

المالية الدولية

## تمهيد

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي والتي كان أبرزها تقييد التجارة الخارجية و تنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة مما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي ، ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحضور مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر "بريتن وودز" عام 1944، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية ، ما أدى إلى وجود اقتراحات كان أهمها الاقتراح الأمريكي والبريطاني، وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعتبران أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي ، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية.

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث: البنك الدولي.

المبحث الرابع: برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

### المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية

بات من الواضح أنه لا يمكن توقع ديمومة أي نظام قائم، وأن المجتمع الدولي يسعى دائماً الى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد ولازالت هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشائها والأهداف التي تسعى لتحقيقها .

### المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية

لقد شهد العالم خلال الفترة ما بين الحربين تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلا من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف، وقد عرفت هذه الفترة اتباع سياسات اقتصادية عرفت "بإفقار الجار"، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى، وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف؛

كما عملت بعض الدول الصناعية آنذاك على الحد من حرية التجارة، مما أدى الى تقييدها على المستوى الدولي حتى انتهى الأمر بظروف الكساد العظيم عام 1929 والذي استمر حتى عام 1933، وقد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب الى نظام النقد الورقي الالزامي واتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى الى ظهور ضغوط تضخمية شديدة ؛

وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات واللاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قبيل الحرب العالمية الثانية والذي كان سببه اقتصادي وهو عدم التحكم في سعر الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم "الو م أ" إلى عقد اجتماع في مدينة "بريتن وودز" بولاية "نيوها مشير" الأمريكية عام 1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ومن ثم الاستغناء عنها وإيجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد وتأسيس إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الأزمات والمشاكل التي شهدتها أسواق العالم واقتصادياتها والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد 1929.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 407.



وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي "كينز" والأمريكي "هوايت" وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء به المقترحين .

#### أولاً : مشروع "كينز"

كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي كينز هو تسهيل سياسة التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد والصراف ولأجل ذلك جاء بمشروع يهدف إلى تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللوصول إلى ذلك اقترح "كينز" ما يلي:<sup>1</sup>

- إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي؛

- كما اقترح "كينز" أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم "بانكوار" وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية؛

- تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساساً بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب وهذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها كما لا يسمح بتراكم أرصدة "البانكور" "للبلاد الدائنة.

#### ثانياً: مشروع "هوايت"

أما فيما يخص المشروع الأمريكي والذي اقترحه "هوايت" فتمثل في:<sup>2</sup>

- التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات؛

- اقترح تكوين صندوق دولي لنتيبت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه وأن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاس" والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو "اليونيتاس" وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق؛

<sup>1</sup> - ضياء مجيد، "إقتصاديات أسواق المال"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 153.

<sup>2</sup> - بسام حجاز، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 177.

-تودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب و عملاتها المحلية وبعض أذون الحكومات كما اقترح "هوايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب و عملات أجنبية، واقترح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائنة؛

ويتفق "كينز" و "هوايت" على العمل على إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة وحرية تحويل العملات بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقديم القروض للدول المتضررة والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف.

-وفي نهاية المناقشات حول مقترحات كلا المشروعين أخذ بالمشروع الأمريكي باعتبار أمريكا هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية واللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات الدولية ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر "بريتن وودز" في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 45 دولة وقد ترأس اللجنة الأولى "هوايت" المخصصة لصندوق النقد الدولي واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي "كينز" وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945 وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي وهذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتمحورة حول الذهب والالتزامات في مجال تحويل العملة و القضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية

تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين وذلك من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية الدولية وبذلك فهناك عدة تعاريف لهذه المؤسسات وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف.

- تعرف المؤسسات المالية الدولية "بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول".<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- زايدي عبد العزيز ، "تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، جامعة الجزائر ، 2006، ص ص8، 9.

<sup>2</sup>- نفس المرجع ، ص ص10، 11.

- كما تعرف كذلك بأنها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرّقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد"<sup>1</sup>

- وتعرف أيضاً بأنها "منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية مستقلة ، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة، وتهدف هذه المؤسسات إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات".<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية وهي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي، وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي .

### المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية و أهدافها

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية ، فصندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي ، أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية والمؤسسية للتنمية ، وفيما يلي سنتعرض للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية.

### الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاته المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص83.

<sup>2</sup> - الموسوعة العربية، المؤسسات المالية الدولية، المجلد العشرون، سورية، 2000، ص10

من الموقع : <http://www.bing.com> تاريخ الزيارة 2014/02/10، 23:51

<sup>3</sup> - عبد العزيز زايد، مرجع سابق ص ص55، 56.

1- توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعماً باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلاً يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها؛

2- تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دولياً والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة؛

3- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛

4- توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية؛

5- هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل "مؤسسة بناء القدرات الإفريقية" و"اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية" وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.

وقد لاقت المؤسسات المالية الدولية فيما يخص دورها المهم على مستوى الاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات وأحياناً المشينة من جهة لدور هذه المؤسسات وحتى التشكيك أحياناً في الأدوار التي تقوم بها حيث يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية و"الوم أ" تمتلك 20% من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالسيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لامتلاكهم أكبر حصة وحق النقض فالدول الرأسمالية الغنية هي صانعة سياسات المؤسسات المالية الدولية خاصة "الوم أ" حيث أنها توظف هذه السياسة للضغط على البلدان الأكثر حاجة إلى التمويل وتتحكم بطرق سداد الدين ومقدار الفائدة عليها وشروط

الاقراض لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول وهذا يشكك في نسبة المصادقية لهذه المؤسسات المالية الدولية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي كانت سببا في إنشائها.

### أولا: الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية

تدرج تحت سياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي العديد من الأهداف يمكن ذكرها في:<sup>2</sup>

- 1- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية ؛
- 2- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف؛
- 3- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية ، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الانتاجية؛
- 4- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي؛
- 5- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية؛
- 6- تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات؛
- 7- العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق و البنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها؛

<sup>1</sup> - عبد العزيز زليدي، مرجع سابق ذكره ص 56، 57.

<sup>2</sup> - نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد 4165، دون صفحة من

الموقع: "http://www.alhewar.or g ، تاريخ الزيارة 2014/12/10، 58 : 23

8- إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف ومراقبة النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء؛

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية ورغم أنها ظهرت للعالم بأهداف تسعى من خلالها إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلا أن لهذه المؤسسات أهداف أخرى خفية تسعى لتحقيقها.

### ثانياً: الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكرها في:<sup>1</sup>

1- تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها؛

2- القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الكبرى والدول النامية؛

3- بالرغم من أن هدف هذه المؤسسات هو مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصرف فائض الانتاج الرأسمالي بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف.

### ثالثاً: دور سياسات الانفتاح الاقتصادي في تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية

إن تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية يتم من خلال ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ويتمثل جوهر هذه السياسة في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، دون ذكر الصفحة

<sup>2</sup> - خباياة عبد الله، "السياسة السعيرية في إطار العولمة الاقتصادي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 333، 334.

1- العمل على إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعطاء فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وذلك للكفاءة التي يتمتع بها بما يساهم في زيادة الناتج الوطني؛

2- العمل على تخفيض الدعم الحكومي وبالتدرج للقطاعات الانتاجية والخدمية وذلك لأن تخفيض الدعم من خلال تخفيف النفقات له آثار إيجابية على مستوى الخزينة العمومية بالإضافة إلى يساهم في التقليل من نسبة التضخم حسب صندوق النقد الدولي؛

3- العمل على إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي ومن دون رقابة وإشراف بين الدول أي حرية انتقال النقد الأجنبي وذلك بهدف مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في البلدان النامية حيث اليد العاملة الرخيصة وتوفر الموارد اللازمة لعملية الإنتاج بأثمان زهيدة؛

إلا أن تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية قد أدى إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي في هذه البلدان بالإضافة إلى إضعاف القرار والسيادة الوطنية لهذه الدول.

#### المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية الدولية

سعت الدول من خلال مؤتمر "بريتن وودز" والمنعقد سنة 1944 إلى إيجاد مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي والمحافظة على النظام النقدي والمالي العالمي، وقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي إلا أن دراستنا ستقتصر على دراسة صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبارهما المؤسستين الماليتين الأكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول النامية واللذان سنعرض لهما تباعاً .

#### الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة "بريتن وودز" سنة 1944 تسهر على إدارة النظام النقدي الدولي، يقع مقره في واشنطن ويبلغ عدد أعضائه 184 دولة<sup>1</sup>، مهمته الأساسية تقديم يد العون للدول الأعضاء والتي تعاني من خلل أو من مشاكل في ميزان المدفوعات كما يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي عن طريق تشجيع البلدان المتخلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما يهدف الى تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم

<sup>1</sup> -مورد خاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور وآخرون، "الاقتصاد الدولي"، دار المريخ للنشر، دون طبعة، القاهرة، 2007، ص37.

العملات<sup>1</sup>، ومع اتساع عضوية الصندوق وإلى جانب التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي فقد تطلب من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة وأصبح يركز على السياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر للبلدان المتخلفة الاعضاء في الصندوق.

### الفرع الثاني: البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة يضم في عضويته 188 دولة عضو، انبثق عن "مؤتمر بريتن وودز" عام 1944 ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم،<sup>2</sup> وهو مؤسسة إقراض غايتها المساعدة في دمج البلدان الأعضاء ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية،<sup>3</sup> وقد كان الهدف من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية، ويشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والانشاء والتنمية وبتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يوجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم.<sup>4</sup>

يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مكملًا لبعضهما البعض من خلال أداءهما لبرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي المسطر بالتعاون السلطات النقدية والمالية للبلد، إذ تعتبر هذه السياسات من أهم ما يركز عليه صندوق النقد الدولي في البلدان النامية حيث أنه قبل تنفيذ أي برنامج تعديل هيكلي فإنه لابد من تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي ولهذا يعتبر عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مكملًا لبعضه البعض، ومن خلال المبحث الموالي سنتعرف أكثر على صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الأردن، 2010، ص298.

<sup>2</sup> محمد أحمد الكايد، "الإدارة المالية الدولية والعالمية"، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون السنة، ص 228 .

<sup>3</sup> -اسماعيل محمد سلطان، "الاقتصاد السياسي"، دار الرابرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص103.

<sup>4</sup> -عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص218.



### المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي

إن من مظاهر الإصلاح الدولي للنظام النقدي هو إيجاد جهاز تنظيمي مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي ومعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وقد تبلور ذلك في اتفاقية "بريتن وودز" وذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي والذي سنتطرق إليه في هذا المبحث .

### المطلب الأول: أساسيات حول صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية أنشأت بموجب اتفاقية بريتن وودز عام 1944 للسهر على سلامة النظام النقدي العالمي وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب .

### الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

تتعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي إلا أننا سنتطرق لبعض هذه التعاريف :

صندوق النقد الدولي هو "وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات وأطلق عليه اسم صندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات"<sup>1</sup>.

كما يعرف صندوق النقد الدولي بأنه "مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية "بريتن وودز" وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية"<sup>2</sup>.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي ويمكن القول:

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول وتبني سياسات وبرامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي.

### الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي

<sup>1</sup>- كريمة محمد الزكي، " آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي " ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص15.

<sup>2</sup>- زايد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 35.

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:<sup>1</sup>

1 - منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة وبهذا تساعد الدول الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين المدفوعات دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي ؛

2- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار للتشاور والتفاوض فيما بينهما لحل المشكلات النقدية الدولية؛

3- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن وللوصول إلى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملة الأجنبية كي تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات ؛

4- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛

وكانت البلدان التي انضمت إلى الصندوق فيما بين عامي 1945 و 1971 قد اتفقت على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي ) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة وهي تصحيح "اختلال جذري" في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي، ويطلق على هذا النظام اسم "نظام بريتن وودز لأسعار الصرف".<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي

من أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ما يلي:<sup>3</sup>

1- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية و المساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية؛

<sup>1</sup>-غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص91.

<sup>2</sup>- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، "منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة" مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص55.

<sup>3</sup>- محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية للطباعة والشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص ص 102،103.

- 2-التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي ؛
- 3-توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة؛
- 4-اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة ؛
- 5-مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف ؛
- 6-المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان التي في طريقها للتحوّل الى بلدان صناعية،
- هذا وقد زاد الدور الإشرافي للصندوق ، وأصبحت برامج التعديل الهيكلي محور اهتمام خاص من جانبه كما تنوعت التسهيلات التي يقدمها إلى أعضائه، بالإضافة إلى أن وظائف الصندوق قد تغيرت عبر الزمن فمن الإشراف على حسن سير النظام النقدي العالمي وثبات أسعار الصرف إلى مراجعة السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء للاستفادة من التسهيلات من منظور الاحتياجات التمويلية للدول التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها إلا أن الحصول على التسهيلات أمر مهم لهذه الدول ليس للتمويل فقط ولكن للإعلان عن بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف الصندوق وتأييده.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

<sup>1</sup>-عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 84.

نصت اتفاقية "بريتن وودز" على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته، وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الأجهزة التالية:<sup>1</sup>

#### أولاً: مجلس المحافظين

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، وجرت العادة أن تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ ومحافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين ويحتل هذا المنصب عادة وزير المالية (أو الخزانة) أو محافظ البنك المركزي أو أحد الشخصيات البارزة في البلاد و أهم مهام وصلاحيات مجلس المحافظين:

1- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم؛

2- إنتخاب المديرين التنفيذيين؛

3- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء؛

4- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق؛

5- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق؛

6- إستئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

#### ثانياً: مجلس المديرين التنفيذيين

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات، ووفق اتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عددهم عن اثني عشر مديرا وقد بلغ عددهم في عام 1988 اثني وعشرون مديرا ويتألف من مجلس الإدارة من:<sup>2</sup>

1- خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تملك أكبر الحصص في الصندوق وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، اليابان)؛

2- خمسة عشر مديرا تنفيذيا تنتخبهم بلدان الأعضاء الأخرى ويتم انتخابهم مرة كل سنتين، ويعين كل مدير تنفيذي مديرا تنفيذيا مناوبا ينوب عنه ويمارس جميع سلطاته في حالة غيابه؛

<sup>1</sup>ميثم عجام، "التمويل الدولي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص196،197.

<sup>2</sup> بودريال رفيق، "دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2006، ص11.

ويرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس لهيئة الموظفين والخبراء العاملين في الصندوق ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح كما يختص يختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

1- إدارة أعمال الصندوق اليومية؛

2- الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملة والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة؛

3- تحديد أوجه صرف موارد الصندوق؛

4- رسم سياسة الصندوق؛

5- النظر في ميزانية الصندوق إلى الدول الأعضاء.

### ثالثا: المدير العام وهيئة الموظفين

من واجبات المحافظين تعيين مدير للصندوق ونائب له، على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية، ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية

ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا علما أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد ومن أهم أعمال مدير الصندوق ما يلي:<sup>1</sup>

1- إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق؛

2- التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

3- تنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين يبين الذي يرأسه هو أيضا؛

ومن بين أعضاء هيئة الموظفين اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية والذان سنتطرق لهما فيما يلي:<sup>2</sup>

### رابعا: اللجنة المؤقتة

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ص 196

<sup>2</sup> - بودريالة رفيق، مرجع سابق ذكره ص 14.

أنشأت سنة 1974 وتتشكل من 24 محافظ من محافظي الصندوق وتجتمع مرتين في السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي وترفقها بالاقترحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

وسميت لجنة مؤقتة لأن نشأتها تعتبر مؤقتة وبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية، وتعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي ويقدم اقتراحات لتعديل مواد الاتفاقية؛

#### خامسا: لجنة التنمية

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي البنك الدولي وتتكون من 22 عضوا من وزراء المالية وتعد عادة اجتماعين في السنة مرافقة مع اجتماعي اللجنة المؤقتة ، وتقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين بكل ما يتعلق بقضايا التنمية والطرق المواتية لنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية وتعتبر لجنة التنمية الهيئة المساعدة على تنسيق القرارات والتكامل البرامجي بين الصندوق والبنك الدولي في تعاملهما مع البلدان النامية؛

كما توجد أجهزة أخرى خارج الصندوق يتم تشكيلها من طرف الدول الأعضاء وهي:<sup>1</sup>

1- مجموعة الخمسة: وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس؛

2- مجموعة السبعة: وتضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ثم بعد ذلك انضمت روسيا إلى المجموعة وأصبحت تسمى المجموعة السبع زائد واحد؛

3- مجموعة الإحدى عشر: وهي مشكلة من وزراء مالية أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهم الدول الغنية (الصناعية) الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا، هولندا وسويسرا والتي انضمت عام 1992 وتحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في صندوق النقد الدولي؛

4- مجموعة "24": وهي التي أنشأتها مجموعة "77" السبعة والسبعين فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت رسميا في 1952؛

5- مجموعة الثلاثين: شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين ساميين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي؛

<sup>1</sup> - زايدى عبد العزيز، مرجع سابق ذكره ص22.

وكل هذه المنظمات دورها استشاري فقط ونلاحظ السيطرة واضحة على صندوق النقد الدولي من طرف الدول الغنية خاصة الدول (1+7) والتي تعمل وفقا لمصالحها فالصندوق لا يخدم إلا مصالحها، فهي توظف دورها سياسيا للضغط على الدول الضعيفة وهو ما يبينه تكوين مجلس الإدارة غير الموسع ومدير الصندوق ونائبه، فهو لا يخدم إلا المصالح الغربية من خلال السيطرة على القرارات المتخذة والموجهة لصالحهم وتهميشهم لدول العالم الثالث.

### المطلب الثالث: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

يستمد صندوق النقد الدولي أمواله من إشتراكات الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض أو بيع كمية من الذهب لتوفير السيولة للدول الأعضاء وتمثل موارد صندوق النقد الدولي في:

#### أولاً: اشتراكات الدول الأعضاء

تتمثل موارد الصندوق في اشتراكات الأعضاء وهذه الاشتراكات تكون مجموعة الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس الصندوق والقيام بدفع 25% من حصته ذهباً أو دولاراً، ويدفع الباقي أي 75% من حصة البلد العضو بعملته الخاصة المقومة بالدولارات.

هذا وقد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم 25% ذهب من الحصة إذ أن العضو المنظم إلى الصندوق لا يلتزم بتقديم أكثر من 10% من كتلة الذهب التي يمتلكها وهذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل 25% من الحصة من الذهب ، وقد بدأ تكوين هذه الحصص مرتبط بصيغة "بريتن وودز" والتي اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل متوسط الواردات والصادرات وحيازات الذهب والأرصدة الدلارية والدخل القومي، ومنذ سنة 1963 استحدث الصندوق مجموعة صيغ أخرى بحساب الحصص استخدمت لتحديد الحصص المبدئية للأعضاء الجدد والزيادات في الحصص مستعينا بذلك ببيانات اقتصادية تتعلق بإجمالي الناتج المحلي ومعاملات الحساب الجاري ومقدار تغير المتحصلات الجارية والاحتياطات الرسمية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الاقتراض

<sup>1</sup> - محمد ساكر العربي، "محاضرات في الاقتصاد الدولي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص125.

يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة أن يقترض أموالاً من الأسواق المالية كي يعوض النقص الذي قد يحدث في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء وبذلك تمكنه الأموال المقترضة من مساعدة الدول الأطراف التي تطلب منه ذلك<sup>1</sup>

### ثالثاً: بيع الذهب

قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما تم فعلاً في إطار إصلاح نظام "بريتن وودز" الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.<sup>2</sup>

ويمكن القول أن صندوق النقد الدولي هو أهم هيئة فاعلة في النظام النقدي الدولي تسهر على استقرار النظام النقدي العالمي واستقرار أسعار الصرف، ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح يولي اهتماماً للدول النامية إذ أصبح بمثابة الهيئة الموجهة والمشرفة على اقتصاديات هذه الدول وذلك بمساعدة مؤسسة مالية دولية وهي البنك الدولي والتي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

<sup>1</sup> - عبد العزيز قادري، "صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)"، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 54، 53.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق



### المبحث الثالث: البنك الدولي

تمخض عن اتفاقية "بريتن وودز" إنشاء صندوق النقد الدولي إلى جانبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يعد مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والتي أوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أوروبا التي خربتها الحرب العالمية الثانية إلا أن دوره تطور إلى أبعد من ذلك وذلك لاتساع نطاق عضويته إذ أصبح البنك الدولي يهتم بمحاربة الفقر عبر العالم.

### المطلب الأول: ماهية البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تسهر على تقديم التمويل للدول الأعضاء من خلال مجموعة من القروض تختلف باختلاف المشروع المراد تمويله.

### الفرع الأول: تعريف البنك الدولي

توجد عدة تعاريف تخص البنك الدولي وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف :

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء".<sup>1</sup>

وفي تعريف آخر يمكن القول بأن "البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم، ويعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية "بريتن وودز" التي وقعت عام 1945".<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك الدولي:

"البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945، وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ويعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية".

### الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 83.

<sup>2</sup> - محسن أحمد الخضيري، "العولمة الإجتياحية"، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 104.

يهدف البنك الدولي إلى تمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، ونذكر أهم أهداف البنك الدولي في:<sup>1</sup>

1- المساعدة على ترميم أراضي الدول الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها الحرب وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية في مختلف البلدان؛

2- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة، خاصة إذا تقدر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى؛

3- تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ولا بد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأمد؛

4- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعاً من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية؛

5- ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دوراً نشيطاً في سيرورة التنمية الاقتصادية.

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية التي يقوم عليها البنك الدولي إلا أن هناك هدفاً آخر للبنك الدولي وهو حماية مصالح وأموال الدول الأعضاء الرئيسيين أي الدول الصناعية الغنية، ومن أجل ذلك فإن القروض لا تمنح إلا للدول السائرة في ركابها وبغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.

### الفرع الثالث: وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض و ضمان القروض فإن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها:<sup>2</sup>

1- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك

<sup>1</sup> - موسى سعيد مطر وآخرون، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 169.

<sup>2</sup> - مدني بن شهرة، مرجع سابق ذكره ص ص 89، 90.

الدولي في هذه الدراسات بصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية واقليمية كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية،... الخ؛

2- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص؛

3- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشرات.<sup>1</sup>

4- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة انتاجية ، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛

5- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمتها المصرفية وأسواق المالية.

#### الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يتكون البنك الدولي من ثلاثة أجهزة تقوم بإدارته تتمثل في:<sup>2</sup>

##### أولاً: مجلس المحافظين

تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعيين محافظ ونائب له لمدة 5 سنوات وذلك لتمثيل الدولة العضو في اجتماعات مجلس المحافظين و الذي يعقد اجتماعاً سنوياً خلال شهر سبتمبر من كل سنة في المقر الرئيسي للبنك بواشنطن، كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك ، وله كل سلطات البنك الدولي المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك، ومع ذلك بإمكان مجلس المديرين أن ينوب عنه في الشؤون التالية:

##### 1- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية؛

<sup>1</sup> - محمد الخضير، مرجع سابق ذكره، ص ص 89،90.

<sup>2</sup> - علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012 ص 423.

2-زيادة أو تخفيض رأس مال البنك؛

3-وقف الأعضاء؛

4- توزيع الدخل الصافي للبنك؛

5-إبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية؛

### ثانيا: مجلس الإدارة

ويضم 20 مديرا تنفيذيا ، منهم خمسة يمثلون الدول التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم ، والباقي ينتخبون بواسطة المحافظين على أساس جغرافي غالبا وقد فوض المحافظون الكثير من سلطاتهم إليه ويجتمع هذا المجلس مرة في كل شهر بواشنطن، وقد تضمن القانون التأسيسي للبنك الدولي القواعد المختلفة لكيفية اختيار المديرين التنفيذيين وتمثيل الدول الأعضاء في مجلس الإدارة، وقد قسمت الدول الأعضاء بمقتضى هذه القواعد إلى مجموعتين:<sup>1</sup>

المجموعة الأولى: تشمل الدول الخمس(\*) المالكة لأكثر الحصص في رأس مال البنك وتقوم هذه المجموعة بتعيين خمسة مديرين تنفيذيين ويكون المدير عادة من جنسية الدولة التي تعينه لكن ليس ما يمنع الدولة من تعيين مدير لا يحمل اسمها؛

المجموعة الثانية: تشمل باقي الدول الأعضاء وتقسم بدورها إلى خمسة عشر مجموعة فرعية تنتخب كل مجموعة فرعية مديرا تنفيذيا يمثلها، ويتم انتخاب المدير التنفيذي داخل كل مجموعة فرعية عن طريق أصوات المحافظين المعيّنين؛

### ثالثا: اللجنة الاستشارية

وهي تضم مجموعة خبراء يختارهم مجلس المحافظين وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية 7 أعضاء يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي نظرا لأنهم سيقدمون الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق 423.

(\*) هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا.

### الفرع الخامس: التنظيم المالي للبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة عالمية تسهر على توفير الأموال ومنح القروض للدول الأعضاء خاصة الدول النامية وذلك بهدف تمويل المشاريع المختلفة والتي وتتميز بتنوع القروض الممنوحة إليها فإن مصادر أموال البنك متنوعة باعتباره أكبر مؤسسة مالية دولية مانحة للقروض عبر العالم.

#### أولاً: رأس مال البنك الدولي

يتكون رأس مال البنك الدولي من المصادر التالية:

##### 1-الاكتتاب

حيث تشمل مجموع اكتتابات الدول الأعضاء برأسمال البنك، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من أموال البنك القابلة للإقراض وقد كان رأس مال البنك عند انشاءه 10 مليار دولار ليصل إلى 184 مليار عام 1996؛

##### 2-التمويل المشترك

وذلك من خلال التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية الدولية وكمثال على ذلك البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الآسيوية من خلال اقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل إذ تسعى هذه المؤسسات والمنظمات والوكالات إلى استثمار أموالها في مشروعات يتولى البنك الاشراف عليها وذلك لأسباب منها أهمها أن البنك يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها.<sup>1</sup>

##### 3-البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأساسية؛

4-مساهمة الحكومات المقترضة في مشروعات البنك مثل إنشاء البنية الأساسية أو توفير نفقات التوظيف.<sup>2</sup>

### ثانياً: الموارد المالية للبنك الدولي

<sup>1</sup> -بشار محمود قبلان ، " أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية" ، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 23.

<sup>2</sup> -موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق ذكره ص 170.

يتحصل البنك على موارده من حصة كل عضو التي تحدد وفقاً لحصته في صندوق النقد الدولي ومن الاقتراض من الأسواق العالمية كما أن بيع المستندات التي يصدرها أو يضمنها أو التي يستثمر فيها جزء من موارده تعتبر مورداً هاماً للبنك إضافة إلى الدخل الصافي الناتج من مختلف عمليات البنك من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة وبالنسبة لحصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك الدولي نجد أن حصة الدولة العضو يتم تحديدها استناداً لحصة الدولة في صندوق النقد الدولي وتحدد بالشكل التالي:<sup>1</sup>

1- تدفع الدولة 2% من الحصة ذهباً أو بالدولار؛

2- تدفع الدولة 18% من الحصة بعملات الدول الأعضاء وعادة ما تكون بالعملة الأساسية وأغلب الدول تسدد بالدولار؛

3- 80% من الحصة تبقى لدى البلد العضو وتدفع بالعملة المحلية، ويلجأ إليها البنك الدولي وقت الحاجة، كما أن أموال البنك لها حصانة ضد أي تخفيض في عملة أي بلد عضو ولا يتحمل البنك خسارة انخفاض سعر الصرف وإذا حدث ذلك فإن البنك الدولي يطالب بدفع تعويض يتساوى مع نسبة الانخفاض وذلك لتغطية الخسارة؛

إضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة كما يلجأ البنك للاقتراض عند الحاجة من الأسواق المالية للدول الأعضاء بشرط أن يحصل على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه، وعلى العضو الذي يقدم القرض بعملته على أن تتضمن الموافقة قابلية القرض للتحويل إلى أي عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء، وله السلطة للاقتراض بعملة كل بلد عضو مباشرة بعد موافقة البلد المعني.

### المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي

إن توسع البنك الدولي في تقديم قروض للهيئات العامة والخاصة في أقاليم الدول الأعضاء وما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية لجئ البنك إلى إنشاء مؤسسات تابعة له والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث وإلى الأهداف التي أنشأت من أجلها.

### الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

<sup>1</sup>- علي كنعان، مرجع سابق ذكره ص 423.

وهو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي والذي أنشأ عام 1946، وهو بنك لا يستهدف تعظيم الربح كما يركز على منح لقروض للدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل دخلا في العالم والقادرة على إعادة تسديد ديونها ويرتبط التصويت فيه بمساهمات الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية عام 1956، بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والفردية، والمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الأقل نمواً، وتقدم هذه المؤسسة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال المشروع المقترح، بشرط أن لا يتوفر لدى المؤسسة الأموال الكافية للبدء بتنفيذه فعليا أو لا تستطيع الحصول عليها بتكاليف الاقتراض الحالية في سوق رأس المال، و تتكون من 172 عضواً،<sup>2</sup> وفيما يلي أهم الخدمات التي توفرها المؤسسة:<sup>3</sup>

1- المساعدة في تمويل وتأسيس وتوسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص؛

2- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل فرص الاستثمار ورأس المال المحلي والأجنبي والخبرة الفنية؛

ج- التدخل المباشر بتقديم الخدمات الاستشارية بهدف خلق ظروف محلية مشجعة وملائمة أكثر للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ؛

3- كما أن هناك هدفاً آخر لهذه المؤسسة وهو النجاح والتوسع من أجل البقاء وإيجاد مشاريع مربحة؛

هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويل لنحو 2626 مشروعاً حتى عام 2001، ودفعت من مواردها الخاصة أكثر من 21 بليون دولار.

### الفرع الثالث: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار

<sup>1</sup>- بلال علي النصور، "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان ، 2012 ص76.

<sup>2</sup>- ابراهيم مرعى العتيقي، "سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم" دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية، 2006، ص89.

<sup>3</sup>- ميثم عجام، مرجع سابق، ص266.

أنشأ في عام 1966 من قبل البنك الدولي وهو مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وذلك بسبب كثرة المشاكل والنزاعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستثمر فيها كمشكلة الديون التي لم يتم تسديدها لصالح المستثمرين الأجانب وكذلك مشكلة التحويلات الخارجية للاستثمارات نحو الخارج بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالقوى العاملة وقيود الاستيراد والتصدير ومن وظائف هذا المركز أيضا تقديم الخدمات الاستشارية للتحكيم بين الأطراف المتنازعة ويهدف المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات إلى:<sup>1</sup>

1- تسوية المنازعات بين الدول النامية والمستثمرين الأجانب الذين يلجؤون إلى المركز لحل المشاكل التي لم تحدها العقود المبرمة بين الأطراف المتنازعة؛

2- استخدام طريقة التحكيم لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم لتفادي النفقات الباهظة؛

3- تقديم المعلومات المطلوبة من قبل المحاكم لصياغة الأحكام المناسبة لكل قضية؛

#### الفرع الرابع: الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات

أنشأت هذه الوكالة عام 1985 بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية، من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الاضطرابات السياسية بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية و تضم هذه الهيئة 141 عضواً، وتقوم هذه الوكالة بمجموعة من الوظائف من بينها:<sup>2</sup>

1- تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية في الدولة المستثمر فيها؛

2- تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء لمساعدته على تهيئة مناخ أكثر ملائمة للأجانب بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية؛

#### الفرع الخامس: هيئة التنمية الدولية

<sup>1</sup> - إبراهيم مرعى العتيقي، مرجع سابق ذكره، ص 90.

<sup>2</sup> - بلال علي النصور، مرجع سابق، ص 77.



أنشأت هيئة التنمية الدولية سنة 1960 عند رأي أن قروض البنك الدولي للدول النامية، وإن كانت توفر لهذه الدول مصدرا للتمويل غيبة قدرتها على الحصول على ذلك التمويل من المصادر التجارية، ولذلك فقد أنشئت هذه الهيئة كنافذة للتمويل الرخيص وطويل الأجل (سعر الفائدة في حدود 0,75 %، ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين عاما) وفترة سماح تصل إلى عشر سنوات، وتتكون الموارد المالية لهذه الهيئة من مساهمات الدول الغنية، وعلى الرغم من أن هيئة التنمية الدولية تعتبر في الوقت الحالي المصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يمنح مساعداته بشروط ميسرة إلا أن مواردها لازالت دون المستوى الذي يمكنها من تدعيم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأشد فقرا في العالم.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعدما كانت في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب ويقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

### الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط اقراضي للدول الأعضاء فإنه يسعى للحصول على وضعية شاملة للوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في الدولة طالبة القرض، ولذلك فإنه يقوم بمجموعة من الاجراءات تتمثل في:<sup>2</sup>

- 1-يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية، المعدنية و البشرية؛
- 2-تقييم البنية التحتية للدولة وحالة تجارتها الخارجية بالإضافة إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة؛
- 3-يتناقش كلا من البنك الدولي والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وامكانيات تطبيقها؛
- 4-بعد عملية التقويم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدورية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك الدولي؛

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص78.

<sup>2</sup> - نور الدين أعراب، "دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية" (حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير (غير منشورة) ، في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003، ص 109.

5- يقوم البنك الدولي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة القرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة على إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الإقراض؛

6- تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك الدولي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية (خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو بعد إتمام كل هذه الاجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين (البنك الدولي والدولة المقترضة) ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع.

### الفرع الثاني: شروط الإقراض

يشترط البنك الدولي العديد من الشروط عند قيامه بعمليات الإقراض لأغراض الإعمار أو التنمية أهمها:

1- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الإقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقدير مدى نجاحه ومدى قدرة الدولة على سداد القرض؛

2- أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الانتاج؛

3- يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية؛

4- تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7,5 % و 7,75 %<sup>1</sup>.

5- في حالة تقديم البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوؤها فعليا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي"، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص 200.

<sup>2</sup> - طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010، ص ص 180، 181.

### الفرع الثالث: قروض البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بتقديم مجموعة من القروض يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1-قروض المشروعات: وهي قروض تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها بالإضافة إلى أن هذه القروض تستحوذ على مساحة واسعة من النشاط الإقراضي للبنك. تخضع وعادة ما تخضع هذه القروض إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن تنفيذ المشروع وإدارته؛

2-قروض البرامج: وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة، أو لتمويل الاستيرادات لصناعة ما أو عدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض وبالتالي فهي في الواقع قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على أثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطية.<sup>1</sup>

3-قروض التكييف: تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها، و لرفع قدراتها على تسديد ديونها وتختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي؛

4-قروض التكييف القطاعي: تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة .وهي تختلف عن القروض السابقة بوضعها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره ص 308.

<sup>2</sup> - نور الدين أعراب، مرجع سابق ذكره ص ص65، 70.

### الفرع الرابع: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع والتي تخص البنية الأساسية و المشاريع الصناعية ومشاريع النفط والغاز بالإضافة إلى مشاريع الزراعة والتنمية الريفية ومشاريع الإسكان في المدن، ويمكن إيجاز هذه المشاريع فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: مشاريع البنية الأساسية

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل، الاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطاباً لقروض البنك ويمكن إيجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي فيما يلي:

1-النقل: يكتسي قطاع النقل أهمية كبيرة في الاقتصاد والذي يتطلب توفير مرافق لنقل كميات ضخمة من البضائع والمواد على مسافات طويلة، وتعتبر الموانئ والمطارات، السكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي؛

#### 2-الطاقة الكهربائية

تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية من أولى المشاريع التي مولها البنك الدولي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة؛

#### ثانياً: المشاريع الصناعية

تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبياً إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصيص هذه الحصة لا يرجع إلى إمتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالي الدولي؛

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 70.

### ثالثاً: مشاريع النفط والغاز

ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما ويرجع هذا إلى سببين:

أولهما أنه قبل سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في فترة متزايدة؛

أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز فيرجع إلى توفر رأسمال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة؛

ومع ادراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 1,5 مليار دولار سنة 1979 لترتفع إلى 3,5 مليار دولار عام 1985 ووجه نحو ثلثي هذه المبالغ لمشاريع تمويل الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم؛

وقد ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كفؤة للقطاع واختيار المشاريع وتنفيذها وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز، ويمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:

1- مراجعة سياسات تشجيع القطاع الخاص في قطاع الغاز و تمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخاص؛

2- تمويل تكاليف نقل الغاز وتوزيعه؛

3- تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز؛

4- تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع دون اللجوء إلى الحكومة؛

5- تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز؛

#### رابعاً: الزراعة والتنمية الريفية

1- الزراعة: كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكاناً هامشياً في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشر الأولى، فعلى امتداد السنوات 1948 إلى 1963 لم يتجاوز اقراض البنك الدولي للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 8,5% من مجموع اقراضه ، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري وقد أصبح البنك الدولي يهتم بتطوير المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات الزراعية مثل طحن الحبوب وتعليب الخضر والفواكه ، وحفظ اللحوم، إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق؛

2- التنمية الريفية: يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطاً واسع المدى، إذ يشمل الإدارة المستديرة للأراضي، والمحاصيل الزراعية، وتربية الماشية بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية؛

ومما سبق يمكن القول بأن البنك الدولي يعتبر المؤسسة الاقتصادية العالمية والمسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي حيث يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء على النهوض باقتصادياتها من خلال منحها القروض بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية والانتاجية وغيرها لأجل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية ويعتبر عمل البنك الدولي مكملاً لعمل صندوق النقد الدولي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة للدول الأعضاء وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

#### المبحث الرابع: برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي الموجهة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي لدول العالم خاصة الدول النامية وذلك من خلال سياسات إصلاحية تجسدت في برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بهدف التدخل لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي تصيب الاقتصاد من خلال إجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي .

#### المطلب الأول: الهدف من تطبيق برامج التكيف من وجه نظر صندوق النقد الدولي

يتمثل الهدف من برامج التثبيت و التكيف الهيكلي التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية كشرط لإعادة جدولة ديونها الخارجية في تحقيق مستوى معين للمدفوعات الخارجية القابلة للاستمرار و يتمثل هذا المستوى من وجهة نظر الصندوق في أنه الحد الذي يمكن عنده تغطية العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفقات مالية مستمرة

قصيرة و طويلة الأجل بواسطة كل من صندوق النقد و البنك الدولي حيث تقوم برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية المدينة على ثلاث جوانب رئيسية تتمثل في:<sup>1</sup>

### أولاً: جانب إدارة الطلب الكلي

تتضمن هذه الإجراءات التي يوصى بها الصندوق الدولة المدينة بإتباعها في هذا المجال ضرورة الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب، وإلغاء الدعم السلعي وزيادة في أسعار الطاقة، وذلك بهدف تحقيق توازن داخلي بمعنى تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار والعرض الكلي للسلع والخدمات وبين الطلب الكلي الذي يتناسب مع هذا كله ؛

ثانياً: جانب العمل على زيادة العرض : ويخص جانبين هما:

#### 1- مسألة الأسعار المحلية

ويتمثل ما يوصى به الصندوق من إجراءات في مواجهة ذلك في ضرورة تغيير سياسات الأسعار ونظام التسعير وذلك بالاتجاه نحو النظام غير المقيد لقوى العرض والطلب .

#### 2- مسألة سعر الصرف والمعاملات الخارجية

يوصي الصندوق الدول بضرورة إجراء تخفيض جوهري ومحسوس في سعر صرف العملة الوطنية مع إلغاء كافة القيود المفروضة على المعاملات الخارجية.

### ثالثاً: تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو التصدير

يتضمن هذا العنصر العمل على تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو التصدير حتى يمكن أن تسدد الدولة ديونها للصندوق أو للبنك الدولي أو غيرهما من المؤسسات من خلال ما يدره عليها قطاع الصادرات بعد تنميته من نقد أجنبي.

<sup>1</sup>- عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1990، ص ص 300، 301.

### المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

لقد تطورت مهام صندوق النقد الدولي من مجرد قيامه بالحفاظ على استقرار أسعار الصرف العالمية إلى مساعدة الدول الأعضاء في حل مشاكلها الاقتصادية في إطار برامج التثبيت الاقتصادي التي تختلف من حالة اقتصادية إلى أخرى.

### الفرع الأول: برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

تعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي وتهدف هذه السياسات إلى ضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب حيث أن كل زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذه السياسة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في آن واحد، بالرغم من كون تخفيض التضخم يحدث تناقض بين تخفيض الطلب وأهداف النمو في الأجل القصير. إلا أن المهم في نظر الصندوق هو كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بمراعاة حجم الواردات الأمتل الذي يأخذ في الحسبان معدل نمو العرض وتدفق رؤوس الأموال باعتماد نظام اقتصادي يحقق استقرار السوق وليس اعتماد تمويل العجز بالاستدانة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهم محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي

يمكن ذكر أهم محاور برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي الخاصة بصندوق النقد الدولي في:<sup>2</sup>

1- تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد حيث يتخذ هذا الإجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع الصادرات وتقليل الواردات مع موازنة المنتج المحلي بالمنتج الخارجي، رغم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تقليل الطلب الداخلي، بالإضافة إلى أن كل تخفيض لقيمة العملة سيؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية، رغم هذا إلا أن معظم الدول أقبلت على خفض عملتها بعد تبني برنامج الاستقرار الاقتصادي؛

2- تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة لإعاناتها فيما يخص المواد الأساسية وتشجيع الإنتاج المحلي؛

3- إصلاح السوق المالي وتخص تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على تحرير إجمالي لمعدلات الفائدة وتأطير القرض وحوصلة النظام البنكي وتمويل الاستثمارات الخاصة؛

<sup>1</sup> -سيد أحمد كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية" ، جامعة الجزائر 2008، دراسة تحليلية وقياسية، جامعة تلمسان ، 2012، ص225.

<sup>2</sup> - نفس المرجع



4- تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية وذلك بتحفيز الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية، في إطار هذا على سبيل المثال بذلت المكسيك جهود جديده في سبيل تطوير التجارة الخارجية، فعملت على توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بعد تبنيها برنامج الاستقرار؛

5- ترشيد النفقات العمومية والمتمثلة في تسير عقلائي للنفقات بتخفيضها وخاصة في المجالات غير الإنتاجية (كالنفقات العسكرية، الصحة، التعليم... الخ) وإعطاء أولوية لنفقات القطاعات التجهيزية وكذا تنظيم سوق العمل.

### الفرع الثالث: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي

يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء مجموعة من التسهيلات التمويلية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي بهدف معالجة الاختلالات على المدى القصير يمكن ذكرها في:

#### أولاً: حقوق السحب العادية

أنشأت هذا النوع من التسهيل في 28 جويلية 1968 وبمقتضى حقوق السحب العادية فإنه يحق للدولة العضو إذا ما كانت تمر بأزمة أو صادفت صعوبات في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ إلى الصندوق طالبة شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء فيه في مقابل دفع عملتها الوطنية وفي ذات الوقت تلتزم بشراء كمية معينة من عملتها الوطنية مساوية للكمية من عملات الدول التي حصلت عليها وفي وقت ما مستقبلا في مقابل دفع قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل إلا أن أسلوب حقوق السحب العادية لم يكن يتسم بالسرعة والمرونة حيث كان يجب على الدولة العضو طالبة المساعدة من الصندوق انتظار ثلاث أيام حتى يتم بحث طلبها والدولة التي تمر بأزمة نقدية كبيرة ومفاجئة يصعب عليها انتظار هذه المدة و من هنا نشأت ضرورة البحث عن أسلوب جديد أكثر كفاءة في هذا الصدد و هو ما تحقق بما عرف باتفاقات المساندة.<sup>1</sup>

#### ثانياً: اتفاقات المساندة

تم تنفيذ هذا الأسلوب في 13 فيفري 1952 وهو يعطي الحق للدولة العضو في أي وقت طلب ضمان الصندوق بمساعدتها خلال مدة معينة (من عدة أشهر إلى سنة) فإذا تعرضت الدولة لأزمة خلال هذه الفترة تستطيع أن تقوم بالسحب المباشر للعملات الأجنبية التي تحتاجها من الصندوق ويطلق على الطلب الذي تتقدم

<sup>1</sup> - كريمة محمد الزكي، مرجع سابق، ص 37.

به الدولة إلى الصندوق طالبة المساعدة "باتفاق المساندة" كما أنه لا يتم منح هذا القرض لمواجهة عجز وقع فعلا في ميزان المدفوعات ولكن للوقاية من المشاكل المنتظرة أو المتوقعة وقد نجح هذا الأسلوب نجاحا فائقا نظرا لانسامه بالمرونة و الفاعلية أكثر من أسلوب حقوق السحب العادية؛

ويجب على الدولة أن تبين سبب اللجوء الى موارد الصندوق و الالتزام بفترة التمويل أي بين عملية الاقتراض و بين سداد القرض و التي لا يجب أن تتعدى ثلاثة أشهر وهذا بالإضافة إلى أنه على الدولة طالبة القرض أن تبرر كيفية استخدام هذا القرض وأن يكون بسبب تدعيم عملتها في أسواق الصرف أو محاولة علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أنها توجد طريقة أخرى يمكن عن طريقها اللجوء الى الموارد المالية للصندوق وهي حقوق السحب الخاصة.<sup>1</sup>

### ثالثا: حقوق السحب الخاصة

تعد حقوق السحب الخاصة نوعا من الأصول المالية الدولية التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن نقد احتياطي دولي، تستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب و الدولارات والعملة الأجنبية القابلة للتداول لأن الاعتقاد الذي كان سائدا عند وضع اتفاقية الصندوق أن أصول الصندوق سوف تكفي لتغذية السيولة على احتمال أن الدول الاعضاء لن تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها في وقت واحد لكن الأزمات التي تعرضت لها بعض الدول مثل فرنسا في الفترة (1954-1958) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 جعلت الصندوق يعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل عن طريق زيادة حصص الأعضاء و باقتراحات مختلفة ضمن التعديل الأول لاتفاقية الصندوق بحيث منح صندوق النقد الدولي سلطة تحديد كمية حقوق السحب الخاصة المطلوب إنشاؤها وتوزيعها على البلدان الأعضاء وفقا لحصصهم، كما حدد شروط الاستفادة من حقوق السحب الخاصة بوجود عجز في ميزان المدفوعات أو حدوث تطورات في احتياطات البلد النقدية، كما يمكن للصندوق أن يتخذ قرارا بإيقاف العضو عن استخدام حقوقه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات التي تحمل بها بناء على اشتراكه في هذا النظام وتكون قرارات الصندوق بشأن خلق حقوق السحب الخاصة أو إلغاؤها لخمس سنوات مقبلة في المعتاد وذلك بأغلبية 85% من قوة التصويت،<sup>2</sup> كما تتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة يوميا باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية وفي سنة 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي \$ 1,26 وقد كانت قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة عند انشائها ما يعادل (88 670 888,0) غرام من الذهب النقي وكانت هذه القيمة الذهبية هي القيمة التعادلية للدولار

<sup>1</sup> - كريمة محمد الزكي ، مرجع سابق ، ص 23.

<sup>2</sup> - محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 272، 273.

الأمريكي التي تم تحديدها سنة 1944، وبعد إجراء تعويم الدولار عام 1973 فإنه لم يعد بالإمكان الاستمرار في تطبيق معيار القيمة الذهبية لصعوبة معرفتها بالنسبة لأي من العملات الرئيسية في العالم.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

يعتبر برنامج التصحيح الهيكلي من بين أهم البرامج التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أعضائه باتباعها لإصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد.

### الفرع الأول: المقصود بالإصلاح أو التعديل الهيكلي

فالإصلاح أو التعديل الهيكلي يقوم على إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية وتحضير إطار تشغيلي لاقتصاد السوق الذي يكون مصاغ في برامج مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلى جانب برامج تكييف قطاعي يدعمها البنك الدولي، أو في برامج غير مدعومة تكون بهدف إصلاح هيكل الاقتصاد الكلي للبلد الذي يعرف اختلالات هيكلية ويكون هذا بغية إعادة التوازن وبعد ملائمة البيئة الاقتصادية في شتى ميادين الاقتصاد الكلي؛

### الفرع الثاني: أهم المحاور التي يقوم عليها برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

تتدرج برامج الإصلاح الهيكلي على تغيرات هيكلية مهمة تتركز ضمن برنامج مالي متوسط الأجل (عادة ما يتراوح بين 3 إلى 4 سنوات) وميادين أخرى وفق معايير أداة محددة، إذ تتوقف إمدادات التمويلات المقدمة من قبل الصندوق على مدى احترام تطبيق البلد لمعايير الأداء الكمية والنوعية المحددة في البرنامج والتي تركز على تعزيز دور قوى السوق بغية إزالة التشوهات التي تعيق نمو الصادرات وبالتالي تحرير التجارة الخارجية، وكذا تدابير من شأنها أن تقلل من فعالية الإنفاق الحكومي بعد تقليل دور الدولة والتحول نحو القطاع الخاص (الخصوصية) التي تتيح بعد الاطلاع على إصلاحات مالية رئيسية والأخذ بنظم التمويل الكامل الفعلي من أجل المستثمرين الأجانب وتحرير المعاملات المالية وغيرها من التدابير التي من شأنها أن تخفف من الاختلالات وتعزز إمكانيات تحقيق النمو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - غازي عبد الرزاق النفاش، مرجع سابق ذكره، ص 97.

<sup>2</sup> - بوشة محمد، 'محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر فترة (1990-1998)'، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة )، فرع قياس اقتصادي، ص 147.

### الفرع الثالث: سياسات برنامج التعديل الهيكلي

تتلخص السياسات التي يطلب صندوق النقد الدولي التركيز عليها في إطار برنامج التعديل الهيكلي في:<sup>1</sup>

1- السياسة المالية والنقدية: التي تقوم على إتباع سعر صرف مرن وواقعي واقتراح تخفيض قيمة العملة مع مكافحة التضخم؛

2- السياسة التجارية أو الأسعار: والتي تقوم على تشجيع التبادل الخارجي وتشجيع المنافسة بعد تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية؛

3- سياسة النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري وذلك قصد رفع الإيرادات العامة،

4- سياسة تحسين النظام الإنتاجي: وذلك بإعادة هيكلة القطاع العام (الخصوصية)؛

5- السياسة الاقتصادية: الموجهة لتأطير الأموال العمومية بترشيد الإنفاق العام وتشجيع الواردات إلى جانب إعادة توازن الميزانية العامة.

### الفرع الرابع: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي

على غرار التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي فإن هذا الأخير يقدم تسهيلات على المدى المتوسط والطويل نذكرها في:

#### أولاً: تسهيل التمويل التعويضي

أنشأ هذا التسهيل عام 1963، وأطلق فعليا في 1996، وهو تسهيل يقدم للدولة العضو بشروط معينة لمساعدة الدول الأعضاء المصدرة للمواد الخام عندما يحدث لها تدهور مفاجئ في صادراتها، نتيجة لظروف تخرج عن إرادتها في الأجل القصير بحيث لا يرتبط هذا النوع من التسهيل لمساعدة الدول الأعضاء في حال هبوط مفاجئ في صادرات البلد العضو ومن ثم عدم قدرته على استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية لذلك تسحب هذه المبالغ لتمويل العجز في ميزان المدفوعات كما أن حدود السحب من هذا التسهيل تكون بنسبة 83% من حصة الدولة العضو لدى صندوق النقد الدولي؛

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 147.

### ثانيا: تسهيل التكييف الهيكلي

أنشأ هذا التسهيل عام 1986 استجابة لحاجة الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل ومنها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات ويقدم هذا التسهيل بسعر فائدة يقدر بـ 0,5% سنويا وفترة سداد تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات وتقديم القروض بشرط ميسرة للدول الأعضاء لدعم برنامج التصحيح الهيكلي ذات الأجل المتوسط على مستوى الاقتصاد الكلي؛

### ثالثا: التسهيلات الموسعة ( التمويل الممتد )

ابتكره صندوق النقد الدولي عام 1974 ، وهو لا يرتبط بمعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات وإنما يرتبط بمعالجة العجز الهيكلي لميزان المدفوعات والصعوبات التي يواجهها والتي يتطلب حلها فترة طويلة تمتد من ثلاثة إلى أربعة سنوات التي يسمح بها الصندوق في ظل السياسات القائمة فهذا النوع من التسهيلات يمثل نوعا من القروض متوسطة الأجل ، ويشترط الصندوق للحصول على هذه التسهيلات أن تقدم الدولة المعنية برنامجا اقتصاديا تعترم تنفيذه للقضاء على الاختلال الهيكلي في ميزان مدفوعاتها؛

### رابعا: مساعدات الطوارئ والتعويضات

استحدث صندوق النقد الدولي هذا التسهيل عام 1988 لتمكين الدول الفقيرة من الاقتراض لمواجهة المتغيرات الخارجية الطارئة والتي تزيد من عجز موازين مدفوعاتها ، كارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية أو ارتفاع أسعار وارداتها أو انخفاض الطلب على صادراتها، ولا يقتصر هذا التسهيل على مواجهة انخفاض أسعار الصادرات فقط (كالتمويل التعويضي) بل يسمح هذا التسهيل الجديد بالسحب من الصندوق في حدود 105% من حصة الدولة لدى الصندوق وليس في حدود 83% فقط، كما هو الحال بالنسبة للتمويل التعويضي وإن كان الصندوق يشترط التزام الدولة باتباع برنامج الإصلاح الهيكلي مقابل منحها هذا التمويل؛

### خامسا: تسهيل النمو والحد من الفقر

يعتبر هذا النظام من الفقر حديث نسبيا وتم تطبيقه بهدف تقديم المساعدة إلى الدول الأشد فقرا والتي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها ومقابل أسعار فائدة منخفضة ويعمل الصندوق على تعويض التكاليف البسيطة التي تتحملها الدولة المقترضة من الموارد المحققة مع بيع الصندوق لكميات من الذهب أو المنح التي تقدمها بعض الدول الغنية خصيصا لهذا الغرض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - يونس أحمد البطريق، "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 1986، ص ص 74 ، 75.

سادسا: تسهيلات التحول الاقتصادي

أنشئ هذا النوع من التسهيل عام 1993 وقد خصص للدول التي اخذت في التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الحر، وتبلغ الموارد المتاحة منه حوالي 50% من حصة البلد العضو وبيدأ تسديد القرض من أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات ومساعدة الدول وقد بلغ ما قدمه صندوق النقد الدولي من هذا التسهيل عام 2004 ما قيمته 154 مليون وفي 2005 ما قيمته 18 مليون فقط في أزماتها المالية، وقد انتهى العمل بهذه الآلية عام 2005، ورغم تقديم هذه القروض من طرف صندوق النقد الدولي إلا أن سياسة الإقراض التي ينتهجها الصندوق تقع في إطار دقيق وعسير، فهذه القروض تقتصر على إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات والحصول عليها يخضع لشروط عسيرة من ضمنها خضوع البلد المقترض لما يقترحه الصندوق من سياسات لإصلاح الخلل، والتعهد بالامتثال عن استعمال القروض المتحصل عليها بوصفه حلا سريعا للمشاكل القائمة وتأجيل اتخاذ القرارات الصعبة لتصحيح الخلل، والصندوق عادة لا يقوم بصرف القرض على دفعة واحدة وإنما تتناسب مع قيام الدولة المقترضة بإنجاز السياسات التي يقترحها الصندوق.<sup>1</sup>

هذا ما يتعلق بسياسات التثبيت الاقتصادي وسياسات التعديل الهيكلي التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول الأعضاء بهدف تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا ما سنتطرق إليه بجزء من التفصيل في الفصل الثاني.

المطلب الرابع: الأهداف المتوخاة من التسهيلات المقدمة في إطار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي

إن تطبيق الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية تلجئ إلى الصندوق لبحث مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تخص برنامج التعديل الهيكلي ويمكن ذكر الأهداف في:<sup>2</sup>

الفرع الأول: السياسات المتعلقة بعلاج اختلال ميزان المدفوعات

يعتبر الصندوق تخفيض العجز في ميزان المدفوعات هدف رئيسي لسياسات التثبيت والتصحيح التي يتبناها، ويسعى من وراء ذلك إلى تحقيق وضع قابل للنمو بميزان المدفوعات، وهذا الوضع يعني بالنسبة للعديد من

<sup>1</sup> - زايدي عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص 35.

<sup>2</sup> - على سماي، "مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 206، 207.

الدول النامية وجود عجز في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بصفة قابلة للاستمرار من خلال التدفقات المالية الصافية والتي تتسجم مع احتمالات النمو في البلد المعني ويكون من خلال تخفيض سعر الصرف و تحرير سعر الصرف وتوحيده؛

### الفرع الثاني: السياسات المتعلقة بعجز الموازنة العامة

يرى صندوق النقد الدولي أن تدخل الدولة وزيادة النفقات العامة يؤدي إلى تقليص دور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وزيادة معدلات الضرائب التي يدفعها من موارده، وبالتالي نقص الحوافز على الادخار والاستثمار، كما أن الفجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها أدت إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي وزيادة الإصدار النقدي لسد هذا العجز في ميزان المدفوعات، مما يعكس الانخفاض في سعر الصرف مستقبلاً، وبالتالي هروب رأس المال للخارج وضعف القدرة على الوفاء بالديون الخارجية؛

**الفرع الثالث: السياسة النقدية:** تعطي برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي أهمية خاصة لضبط نمو عرض النقود ضبطاً محكماً، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط حاد في السيولة المحلية، ولهذا فإن برامج التثبيت تتضمن سياسة نقدية صارمة تكمن أهم بنودها في البعد عن الإصدار النقدي وزيادة أسعار الفائدة المدنية والدائنة و وضع حدود عليا للائتمان المصرفي وتنمية أسواق المال وتحرير التعامل فيها؛

**الفرع الرابع: زيادة معدلات النمو الاقتصادي:** يلاحظ أن النمو الاقتصادي كهدف لسياسات الصندوق أصبح موضع اهتمام من الصندوق وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة، وكان ذلك بسبب الضغوط الدولية على الصندوق لضرورة تضمين برامجه للإصلاح الاقتصادي بهذا الهدف؛

ومن وجهة نظر الصندوق فإن البرامج التي يقوم بتصميمها تخدم عملية النمو من ناحيتين هما:<sup>1</sup>

- إن السياسات التي يتبناها الصندوق تشجع كفاءة استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وهذا يسهم في زيادة العرض الكلي في الاقتصاد؛

- إن تنفيذ سياسات الصندوق يؤدي إلى زيادة الدعم المالي المقدم للبلد المعني سواء من خلال الصندوق أو الدائنين الآخرين وهذا يزيد من المواد المالية المتاحة ويلعب دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتبران أهم مؤسستان فاعلتان في النظام النقدي والمالي الدولي وبالإضافة إلى المهام والأدوار التي يقومان بها على المستوى الدولي يقوم صندوق النقد الدولي إلى جانبه البنك الدولي بتقديم مجموعة من البرامج والسياسات إلى الدول النامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي



## خلاصة الفصل

ومن خلال ما تقدم حول ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية والوضع النقدي والمالي الدولي الذي كان سببا في البحث عن نظام سهر على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي انتهى بإنشاء مؤسسات مالية دولية تمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1944 ، باعتبار أن صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية تسهر على إدارة النظام النقدي العالمي ومراقبة سعر الصرف وإعادة التوازن لميزان المدفوعات أما المؤسسة الدولية الثانية فهي البنك الدولي والذي كان الهدف من إنشائه ذلك الوقت هو إعادة إعمار دول أوروبا التي خربتها الحرب وباعتباره بنك عالمي فهو يسهر على تقديم القروض للدول التي تكون عضوا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنذ إنشائهما إضطلع كل بمهامه فصندوق النقد الدولي يسهر على النظام النقدي العالمي و منع التخفيض التنافسي لقيم العملات أما البنك الدولي فهو يسهر على سلامة النظام المالي العالمي بتقديمه قروضا لمختلف الدول والتي تكون عضوا في كلتا المؤسساتين ، ويتطور عدد الأعضاء المساهمين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتساع نطاق العضوية للمؤسساتين تطور دورهما حيث اتسع عمل البنك وأصبح يقدم قروضا للدول الأعضاء بهدف إقامة مشاريع البنى التحتية ومحطات الطاقة الكهربائية وغيرها بينما تطور عمل وأصبح صندوق النقد الدولي يهتم بمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الدول الأعضاء و ذلك بتبني سياسات وبرامج التنشيط الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

# الفصل الثاني: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

**تمهيد**

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي يرغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة بالإضافة إلى وجود عجز في يعتبر الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتحقيقها لمعدلات نمو منخفضة فكل هذه المؤشرات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، ونظرا لقلّة كفاءتها الاقتصادية على إيجاد حلول لهذه المشاكل استوجب عليها اللجوء إلى مؤسسات مالية دولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحكم أنها يتمتعان بالكفاءة اللازمة التي من شأنها أن توصل هذه البلدان إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من السياسات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة العجز الموازني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم اقتصاد السوق وذلك من خلال التعاون مع سلطات الدولة طالبة المساعدة من هذه المؤسسات ، وعليه سنتناول في هذا الفصل آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: آليات عمل السياسات الاقتصادية لعلاج التضخم وتخفيف العجز المالي.**

**المبحث الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.**

## المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها ، وذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والتجارية باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على الموازنة العامة، ميزان المدفوعات ، التضخم، البطالة وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي ، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

## المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته

يعتبر الوصول إلى حالات التشغيل الكامل هدف أساسي تسعى لتحقيقه معظم البلدان وذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة وأدنى معدلات البطالة بالإضافة إلى استقرار مستويات الأسعار مما يسمح بتفادي الأزمات المالية والاقتصادية في المستقبل.

## الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

تعددت التعاريف حول الاستقرار الاقتصادي ويمكن إعطاء التعاريف التالية:

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه " التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بعدل نمو حقيقي في الناتج القومي".<sup>1</sup>

كما يمكن القول بأن "الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية".<sup>2</sup>

كذلك يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي "يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل وكذا الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مسعود دراوسي ، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2006 ، صص 77، 78.

<sup>2</sup> - إبراهيم متولي حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي" ، " (غير منشورة) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2011 ، ص 373.

<sup>3</sup> - محمد أمين بن الدين، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، 2009 ، ص 72.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر.

### الفرع الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي

يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في:<sup>1</sup>

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر إختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية والذي يجب أن يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتتحقق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلاً من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

<sup>1</sup> - مسعود دراوسي، مرجع سابق ص 78.

**المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي**

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية ، ولعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ما يلي:<sup>1</sup>

**1- التغيرات في المستوى العام للأسعار**

إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه (التضخم الصفري) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل تضخم صفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات تحقيقه؛

**2- الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة**

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلباً على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي؛

**3- استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل**

<sup>1</sup> - محمد أمين بن الدين، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

حيث أنه في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتزليل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة ، الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل " يبدو أنها أكثر تعرضا للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم للأزمات المالية،

#### 4- الأزمات المالية

يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الانتاجي وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الانتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر:<sup>1</sup>

- الارتفاع في أسعار الفائدة؛
- أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات؛
- الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جدا في مجال الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتمويل عمليات الاستثمار والاستهلاك لذا وجب عليها عدم التماهي في منح القروض دون النظر إلى رأس مالها؛
- الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية ، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010، بحيث تتعكس اختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 74.

## المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل والاستقرار في القوة الشرائية للعملة كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق التوظيف الكامل وتفاذي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

## الفرع الأول: التضخم

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها العديد من الدول وتسعى لعلاجها بمختلف السياسات ويمكن تعريف التضخم بأنه " الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً، بحيث أنه كلما ارتفع المستوى العام للسلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل و بالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود".<sup>2</sup>

وفي هذا المجال هناك عدة نظريات حاولت تفسير ظاهرة التضخم حيث أن بعضها حاول تفسيرها من جانب الطلب أي أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض و البعض الآخر حاول تفسير ظاهرة التضخم من جانب ارتفاع التكاليف وذلك عندما تلجأ عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر في الناتج الكلي وينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار نظراً لزيادة تكاليف عوامل الإنتاج، كما أن هناك من يرى بأن التضخم سببه التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وهذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي.<sup>3</sup>

ومما تقدم يمكن القول أن للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات فالدولة التي تكون أسعار منتجاتها مرتفعة تكون في مستوى تنافسية ضعيف مقارنة مع منتجات الدول الأقل سعراً وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي

<sup>1</sup> - إبراهيم متولي حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 373

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 310.

<sup>3</sup> - أحمد عارف العساف، مرجع سابق ذكره، ص ص 186، 182 .



إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سببا في عدم استقرار الاقتصاد.

ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

### الفرع الثاني: البطالة

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا ويمكن أن تعرف البطالة بأنها "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملا" وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي وللبطالة عدة أنواع منها البطالة الهيكلية، البطالة الاحتكاكية، الموسمية، المقنعة وغيرها وتختلف هذه الأنواع من ظرف لآخر.<sup>1</sup>

وباعتبار البطالة ظاهرة تعاني العديد من الدول فإن هناك من حاول علاجها فمثلا النظرية الكلاسيكية عالجت ظاهرة البطالة من خلال تخفيض الأجور النقدية والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الانتاج ويزداد الطلب على الانتاج، ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي، بينما النظرية الكينزية فإنها ترى ضرورة المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة في معدلات الأجور تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن الأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقترب من مرحلة العمالة الكاملة.

ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية تتطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات و الواردات السلعية والخدمات وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي وإلى غير ذلك مما ينتج عنه حقوق

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي ، مرجع سابق ذكره ص307.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح ، "النقود والسياسة النقدية" ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص 138.

والتزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم "ميزان المدفوعات" حيث يعتبر هذا الأخير ذو أهمية كبيرة باعتباره مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي لأي قطر، كما أن المعاملات الاقتصادية التي يتم تسجيلها بميزان المدفوعات تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي.<sup>1</sup>

ويتم التقييد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازناً من الناحية المحاسبية، ويتكون هذا الأخير من أربعة حسابات رئيسية تتمثل في الحساب الجاري ولذي يعتبر أهم حساب في ميزان المدفوعات والذي يتضمن حساب التجارة المنظورة وغير المنظورة بالإضافة إلى حساب التحويلات من جانب واحد، والحساب الثاني هو حساب رأس المال والذي يتضمن التدفقات الرأسمالية الداخلة و الخارجة اتجاه العالم الخارجي، والحساب الثالث يتمثل في حساب أو فقرة السهو والخطأ والذي يستخدم بهدف التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم التوازن بين القيد الدائن و القيد المدين أما الحساب الرابع فيتمثل في ميزان التسويات الرسمية أو الذهب والنقد الأجنبي و يقيس هذا الحساب التغير في الاحتياطات المالية الرسمية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي،<sup>2</sup> وعادة ما يتعرض ميزان المدفوعات إلى خلل مما يجعله غير متوازن من الناحية المحاسبية إلا أنه توجد أنواع من الاختلالات يمكن التمييز بينها حسب الأسباب التي أوجدتها فهناك الاختلال العارض، الاختلال الموسمي والاختلال الهيكلي وغيرها، إضافة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى إحداث هذا الخلل منها أسباب تتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة أو أسباب ناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية أو نتيجة لظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بها و غيرها من الأسباب التي يمكن أن تحدث خلافاً في ميزان المدفوعات مما يستوجب على الدولة القيام بمعالجة هذا الخلل ففي حالة حدوث عجز تعتمد الدولة على مواردها الداخلية أو تلجأ إلى مصادر خارجية لتمويل هذا العجز والاقتراض من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.<sup>3</sup>

ومما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق

<sup>1</sup> -شعيب بونوة و زهرة بن يخلف، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ادبوان المطبوعات الجامعية، دون سنة، ص ص 111،110.

<sup>2</sup> - ب. برنيه و إ. سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص ص 88،96.

<sup>3</sup> - أمين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص ص 99، 102.

بهيكّل الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضاً فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي .

#### الفرع الرابع: الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها "بيان يمثل كل من النفقات و الإيرادات خلال سنة مالية قادمة ويظهر في الموازنة العامة جانبان الأول لبند النفقات العامة في كل مجال من مجالات العمل كالتعليم و الصحة و الدفاع والقضاء و غيرها، و الجانب الثاني للبند الخاصة بالإيرادات المختلفة مثل ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها"، ونقول عن الموازنة العامة أنها متوازنة إذا كانت النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة، وتكون الموازنة العامة في حالة فائض إذا كانت النفقات العامة أقل من الإيرادات العامة وتكون في حالة عجز إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.<sup>1</sup>

هذا وتغلب على الموازنات العامة في الدول النامية حالة العجز المالي، ففي معظم الأحيان تكون النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات العامة وفي مثل هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض كي تتوازن الموازنة، كما تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام و كيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبيّن لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق و تعتبر الموازنة العامة للدولة أهم وثيقة تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف و النمو الاقتصادي و توزيع الموارد داخل الاقتصاد، كما تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة و وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتمادها على الضرائب و النفقات.<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن القول أن للموازنة العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات و التي لها تأثير إيجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل بالإضافة إلى الخدمات والمشاريع التي تستفيد منها الطبقات ذات الدخل المتدنية مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية جديدة تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة وهذا ما يمكن الدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصاد، غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تخفيف عجز الموازنة من

<sup>1</sup> - أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص187.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 185.

خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات وبصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج تصحيحية مسطرة من طرف صندوق النقد الدول

### الفرع الخامس: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و يتضح من هذا التعريف أن النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن يهتم بتوزيع الدخل الكلي بين الأفراد، أو يهتم كذلك بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع و الخدمات و الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله فقد تحصل كل طبقة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلي،<sup>1</sup> كما أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتتحقق معدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني حتى يمكن القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

توجد لدى الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في السياسة المالية والنقدية باعتبارهما الأداة الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد.

### الفرع الأول: السياسة النقدية

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار الإنتاج، إن عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات وهذا هو السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة حيث يتم ربط السياسة النقدية بهدف سعر الصرف لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغييرات في الضرائب والإنفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا

<sup>1</sup> - فاروق سحنون، " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة ) ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف ، 2010، ص73.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي" ، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص21.

إلغاؤها، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: السياسة المالية

تتمثل السياسة المالية في استخدام الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك ، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن قول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيرا في نسب النمو، والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي ، ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة

<sup>1</sup> - محمد أمين عبد الدين، مرجع سابق ، ص 79.

<sup>2</sup> - مسعود دراوسي، مرجع سابق ذكره، ص ص 46، 47.

**المبحث الثاني: آليات عمل السياسات الاقتصادية لعلاج التضخم والعجز المالي**

إن برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي تتكون من شقين الشق الأول يتم على المدى القصير ويسمى التثبيت الاقتصادي والذي يتبناه صندوق النقد الدولي والشق الثاني يتم على المستوى الطويل ويسمى بسياسات التعديل الهيكلي والذي يتبناه البنك الدولي وذلك بالتنسيق صندوق النقد الدولي ومع زيادة درجة التنسيق بين دور كل منهما أدى اهتمام صندوق النقد الدولي بقضايا جانب العرض التي هي من صميم برامج البنك الدولي ، كما اهتم البنك الدولي بقضايا جانب الطلب (الأجل القصير ) وبما أن خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان المتخلفة بأنها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي و ذلك بسبب السياسات التوسعية المتبعة فإن سياسات صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي تهدف خفض معدلات التضخم بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة و لتحقيق ذلك المبتغى فإن البلدان المتخلفة مطالبة بتطبيق مجموعة من التدابير و التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

**المطلب الأول: آليات السياسة النقدية في علاج التضخم وفق صندوق النقد الدولي**

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في الكتلة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم باعتبارها من بين الأهداف المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ومنه الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**الفرع الأول: السياسة النقدية و علاج التضخم وفق برامج الإصلاح الاقتصادي**

جعلت سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي من السياسة النقدية في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي خاصة لعلاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و في هذا الإطار يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية في أنها تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها و سرعة دورانها و التأثير في حجم الائتمان الممنوح و شروطه و النتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود<sup>1</sup>.

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية و الحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة و عرض و استخدام النقود في الاقتصاد القومي، و يعمل البنك المركزي بصفته راسما للسياسة النقدية و منفذا لها بالتعاون

<sup>1</sup> - مصطفى سلمان و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2000، ص274.

و التنسيق مع مختلف المؤسسات المالية و المصرفية التي تعمل تحت رقابته و إشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها، ففي ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على اتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التضخم وفق صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أن التضخم ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط عرض النقود وينظر إلى الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية على إعتبار أنها ناجمة عن فائض عرض النقود وفائض عرض الطلب، كما يرى صندوق النقد الدولي بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه في تشويه لجهاز الأثمان من خلال القيود التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب خصوصا بالنسبة للدول النامية من خلال دعمها لأسعار السلع الإستهلاكية ، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة يتم غالبا من خلال الإعتماد على مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الإنفاق الإستهلاكي أو الاستثماري كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الزيادة في الإنفاق العام ، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد؛

### الفرع الثالث: وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم

إن سياسات برامج التثبيت الاقتصادي المتعلقة بتخفيض الطلب الكلي التي من خلالها يتم معالجة التضخم، تتمثل في السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة إذ من وجهة نظر صندوق النقد الدولي يجب العمل على كبح نمو الإنفاق العام والعمل على زيادة موارد الدولة العامة وذلك من خلال:<sup>2</sup>

**1- سياسات ترشيد جانب النفقات العامة:** تتمثل أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التقشف الاقتصادي التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة؛

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 89.

<sup>2</sup> - عبد الجليل شليق، "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة ، 2011، ص 115.

2-سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبية بصفة خاصة: والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1-2- زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي والإقتراب من مستوى الأسعار العالمية بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات النقل والإتصال وغيرها ؛
- 2-2- رفع معدلات الضرائب غير المباشرة خاصة فيما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية حيث أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عليه إيرادات ضريبية كبيرة بالإضافة إلى توفير الدافع على زيادة الادخار والاستثمار باعتبارها لا تفرض على عوائد الادخار؛
- وعلى الرغم من أن هذه السياسات تصب في مجال تحجيم الإنفاق العام أو في مجال زيادة الموارد العامة إلا أن صندوق النقد الدولي توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز ولهذا اشترط أن ما يتبقى من عجز الميزانية يجب أن يمول بموارد حقيقية بمعنى تمتع الدولة عن إصدار الورق النقدي والإقتراب من الجهاز المصرفي لتجنب مزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد و الاتجاه السوق النقدي والمالي لأجل التمويل.

### المطلب الثاني: تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من أهم الأهداف التي ركز عليها صندوق النقد الدولي وقد إعتد على مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في ترشيد النفقات والرفع من الإيرادات وتخفيض الدعم وهو ما سنوضحه في هذا المطلب.

#### الفرع الأول: السياسة المالية و ترشيد النفقات العامة للحكومة

يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة ترشيد النفقات العامة باعتباره من بين العوامل التي تساهم في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة ، إذ تعتبر السياسة الانفاقية أحد أدوات السياسة المالية المستعملة في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة.

#### أولاً: المقصود بترشيد النفقات العامة

يقصد بترشيد النفقات العامة تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق والقضاء على أوجه الإسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة و ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:<sup>1</sup>

#### 1-تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

<sup>1</sup> - دراوسي مسعود ، مرجع سابق ذكره، ص172



ليس من المصلحة أن تنتج النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود و إنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه و هو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات و هذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حد أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة؛

## 2- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع مجموعة من العناصر تتمثل في التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساعه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع؛

## 3- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية

تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات (لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها)؛

## 4- تجنب الإسراف والتبذير

هناك أشكال عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

-ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛

-سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛

-عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلاً بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن

المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات؛

-زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.

### ثانيا: سياسة ترشيد الانفاق العام

يتم ترشيد الانفاق العام على السلع والخدمات والاعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال:<sup>1</sup>

1- تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس من أجل تنشيط علاقات الطلب والعرض في سوق العمل حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج ؛

2- تجميد كل أنواع الإعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية؛

3- تثبيت الأجور أو جعل معدل الزيادة في الأجور أقل من معدل التضخم بحيث ينخفض معدل الأجر الحقيقي كما يمكن خفض التكاليف من خلال تخفيض عدد العاملين.

### الفرع الثاني: السياسة المالية ورفع الإيرادات

تعتبر رفع الإيرادات من الإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل تخفيف عجز الموازنة العامة ويتم رفع الإيرادات من خلال إتخاذ مجموعة من التدابير والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

#### أولاً: المقصود برفع الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية ومن خلال ما تقدم يتضح أن الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة ويمكن توضيحها في النقاط التالية :

#### 1- إيرادات الدولة من أملكها:

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها، وتقسّم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة إلى قسمين:<sup>2</sup>

#### 1-1- أملاك عامة:

ويقصد بها الأموال التي تمتلكها والتي تخضع لأحكام القانون العام ويكون غرضها المنفعة العامة كالمساحات والموانئ وغيرها، وقد ينتفع بها الأفراد مجاناً مقابل دفع رسوم (مبالغ رمزية) لقاء انتفاعهم بها؛

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، مرجع سابق ، ص43.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

## 1-2- أملاك خاصة:

ويقصد بها الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتتولى بهذه الصفة إدارتها واستثمارها، وتدخل في هذه الأملاك الأراضي الزراعية و المناجم والمصانع وغيرها من الممتلكات الثابتة أو المنقولة وتدر هذه الأموال على الغالب إيرادا للدولة نتيجة استثمارها.<sup>1</sup>

## 2- الضرائب

تعددت واختلفت التعريفات حول مفهوم الضريبة إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة للضريبة بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة. هذا وتتمتع الضريبة بمجموعة من الخصائص فتعتبر بأنها مبلغ نقدي وفريضة إلزامية تدفع دون مقابل وبصفة نهائية؛

## 3- القروض

4- قد تحتاج الدولة إلى في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها عندئذ تلجأ إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها وفي نفس الوقت لا تستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات في حالتين الأولى عندما تصل الضرائب على حدها الأقصى والثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.<sup>2</sup>

## ثانياً: أساليب الدولة في زيادة الإيرادات العامة

تسعى الدولة إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال العديد من الأساليب أهمها رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد اوعية ضريبية أخرى وزيادة قاعدة المولين والحد من الاعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي لأن النظم الضريبية في الدول التي تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتميز بتحيزها ضد الانتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات الكبيرة الحجم والقطاع الرسمي وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار في هذه القطاعات ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في اصلاح الهيكل الضريبي هو تنقيح النظام الضريبي مما يستبعد الحوافز السلبية عليه وينطوي إصلاح النظام الضريبي على:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، "مبادئ الاقتصاد و المالية العامة" ، دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن،2013، ص236.

<sup>2</sup>- مسعود درواسي ، مرجع سابق ذكره ، ص 191.

<sup>3</sup>- مدني بن شهرة ، مرجع سابق ذكره ص ص 44، 45.

- 1- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي بتطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي مع فرضها على الأجور والزيادة في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي؛
  - 2-رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب؛
  - 3- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب على الأرباح؛
  - 4- رفع قيمة الضرائب العقارية والاملاك المدنية؛
  - 5- رفع أسعار مواد الطاقة؛
  - 6- فرض ضرائب مبيعات عامة؛
  - 7-الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الاسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيداً؛
  - 8-التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد؛
  - 9-إلغاء الاعفاءات الجمركية إذ أن هذه الاعفاءات تشوه جهاز الاسعار؛
- كما أن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي :
- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية؛
  - زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى؛
  - زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي؛
  - تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي.

### الفرع الثالث: تخفيض الدعم

يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية وعلى وجه الخصوص دعم السلع التموينية الأساسية -كالقمح و الدقيق- بحيث يتم إلغاء الدعم الحكومي المقدم لهذه السلع إما مرة واحدة أو تدريجياً إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل ومبرر الصندوق في رفع الدعم عن أسعار هذه السلع بأن الدول النامية ظلت تدعم العديد من السلع والخدمات كي تصل إلى المستهلكين بأسعار منخفضة بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فإن الأسعار الحقيقية لهذه السلع والخدمات ظلت منخفضة وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة تفوق قدرة الجهات المقدمة لهذه السلع والخدمات على زيادة عرضها وبالتالي اضطرت حكومات العديد من الدول إلى زيادة الإنفاق العام الموجه لهذه السلع والخدمات لمواجهة الطلب المتزايد عليها وكانت النهاية

زيادة الأعباء على موازنتها العمومية بالإضافة إلى إلغاء الدعم المقدم لوحدات القطاع العام الخاسرة وذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق الربح.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات كما أن إختلال نظام المدفوعات يعكس الإختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويرى صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم من خلال مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية وتتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية والحد التقلبات الخارجية للاقتصاد الوطني ومن خلال هذه السياسة يهدف صندوق النقد الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والعمل على تحرير الاستيراد وتشجيع التصدير وذلك من خلال التخفيض من قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى تحرير الأسعار بهدف التحسين في وضعية ميزان المدفوعات باعتباره من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى صندوق النقد الدولي تحقيقها في الدول النامية.

### الفرع الأول: العمل على تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد و البنك الدوليين ، و يرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية،<sup>2</sup> كما تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية محرك عملية النمو لما تحققه من إضافات مالية، واعتبرت أيضا على أنها إحدى الأسباب التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للدول النامية كون القيود التي تفرضها الأسواق العالمية تؤدي إلى مرونة ضعيفة التكيف مع الصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض أسعار المواد الأولية كما تهدف هذه السياسة إلى إلغاء كافة القيود التي تقف دون تحرير التجارة الخارجية والتي تساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال تنشيط حركة الصادرات والواردات بين مختلف الاقتصاديات الدولية من خلال إلغاء

<sup>1</sup> - محمد علي مقبلي، مرجع سابق ذكره ، ص66.

<sup>2</sup> - أحمد محمد صالح جلال، مرجع سابق ذكره، ص79.

الرسوم الجمركية المرتفعة التي تقف حائلا دون نمو عمليات التبادل التجاري وبما يساهم في تحقيق فعالية المنافسة الحرة في السوق الدولية ويهدف تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها من خلال الزيادة في حجم صادراتها وتخفيض حجم وارداتها وزيادة احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغاء الدعم الموجه لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية ، والتي تشوه عمل جهاز السوق في تحديد الأسعار ، حيث أن إلغاء مبالغ الدعم يساعد على تحسين أداء جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض و الطلب ، ويعد تحرير التجارة من الأمور الهامة التي يشترطها البنك الدولي على البلدان التي تعاني من تقادم الضغوط التضخمية فيها لتقديم قروض التكيف الهيكلي ، حيث يرى البنك الدولي بأن وضع القيود الرقابية على التجارة الخارجية خاصة على الواردات يؤدي إلى انعدام المنافسة و حدوث انخفاض في مستويات الإنتاجية وذلك لإنعزال أسواق تلك البلدان عن السوق الدولية و التطورات التكنولوجية فيها و تطور الفن الإنتاجي، مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية ، كما أن التوجه نحو التصدير من شأنه أن يساهم في تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات لذلك يوصي البنك الدولي في برامجه الدول النامية بتطبيق سياسة تحرير التجارة والتوجه نحو الأنشطة التصديرية و بصدد تطبيق هذه السياسة يطالب البنك هذه الدول باتخاذ العديد من السياسات أبرزها:<sup>2</sup>

1-إلغاء القيود الكمية المفروضة على التجارة أو إحلال بعض هذه القيود برسوم جمركية.

2-تخفيض الرسوم الجمركية ؛

3-السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية؛

4-تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء كافة القيود على المدفوعات الخارجية؛

5-إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات ؛

ويعتبر بعض الاقتصاديين أن الهدف من تقديم البنك الدولي لقروض التكيف الهيكلي التي تدعم تحرير

التجارة الخارجية والتحول نحو التصدير تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 94.

<sup>2</sup> - محمد علي المقبل، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

- يؤدي إلغاء القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها إلى فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات الدول الصناعية المتقدمة، مما ينعكس في التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول المتقدمة مثل البطالة و الكساد التضخمي؛
- يؤدي نمو قطاع الصادرات في البلدان النامية نتيجة التحول في بنيانها الانتاجي وزيادة طاقاتها الانتاجية إلى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة الزيادة في حجم صادراتها و بالتالي زيادة مقدرتها على سداد الديون المستحقة عليها لصالح البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية والنقدية الدولية؛
- هذا بالإضافة إلى ضمان توفر الاحتياطات التي تكفل تحويل أرباح رؤوس الأموال الأجنبية التي نفذت مشروعات استثمارية في تلك البلدان إلى بلدانها الأصلية أو غيرها حسب المستثمرين.

#### الفرع الثاني: تخفيض سعر الصرف

يعتبر تخفيض العملة المحلية من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، والتي تهدف أساساً إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

#### أولاً: مفهوم سياسة التخفيض

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية أو النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، ويراعى في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تقادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي<sup>1</sup>.

و تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط:<sup>2</sup>

1-1- ضرورة اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

<sup>1</sup> - عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة )، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص47.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص134.

- 1-2- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات ؛
- 1-3- ضرورة توفر استقرار في الاسعار المحلية و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
- 1-4- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

### ثانيا: أسباب تخفيض العملة

تخفيض العملة هو إجراء تقرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاع تضخميا ، بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعرا مرتفعا حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق و سعر آخر منخفض يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين تتمثلان في<sup>1</sup>:

1-2- النتيجة الأولى هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد التي تنسم بالسعر الذي حددته الدولة نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج؛

2-2- النتيجة الثانية هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة داخل البلد ،وذلك خوفا من قيمتها على التدهور، و في سبيل أن تتجنب الدولة هاتين النتيجتين تخفض السعر الذي حددته، وعندئذ تستطيع أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه و هو تحقيق توازن الميزان التجاري الذي كان فيه عجز ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات و تقليل الواردات.

### ثالثا: أهمية سياسة التخفيض

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب و بالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية وهذا ما يجعل حجم الواردات يميل إلى الإنخفاض و في هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض و الطلب و لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة غير المنظورة ،الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة ، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية كما

<sup>1</sup> - عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق ، ص48.



يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين و انتعاش حساب رأس المال، بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات فقد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة و تخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية و بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة ، كما قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: إصلاح هيكل أسعار الفائدة

يوحي صندوق النقد الدولي بوضع استراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد، فالإقتصاد الذي يتسم بمعدلات ضخمة مرتفعة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي وإشرافي ملائم للأسواق المالية، أما الإقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي كما يؤكد الصندوق أن مسالة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: تحرير الأسعار

يرى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي أن العديد من الدول النامية قد تدخلت وبشكل مفرط في تحديد الأسعار مما أدى إلى انعكاسات سلبية على اقتصادياتها ومن الأمثلة التي أوردها الصندوق لصور هذا التدخل والآثار السلبية الناجمة عنه:<sup>3</sup>

1- دعم العديد من السلع و الخدمات الأساسية، وكذلك دعم العديد من مؤسسات القطاع العام الخاسرة أسهم في نمو العديد من الأنشطة غير المنتجة وغير المدرة للربح، وفي إهدار موارد كان يمكن استغلالها في أنشطة أخرى أكثر إنتاجية وأكثر إنتاجية وأكثر إنتاجية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 48.

<sup>2</sup> - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> - محمد علي المقبل، مرجع سابق ذكره، ص ص 71، 72.

2- تقييم أسعار صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يسهم في تدهور الصادرات وزيادة الواردات؛

3- تحديد أسعار الفائدة وتعددتها، وعدم تركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار في العديد من الدول النامية؛

ويرى الصندوق أن هذه الآثار السلبية الناجمة عن تدخل الدول النامية في جهاز الأسعار قد أسهمت بدورها في زيادة الاختلال الداخلي والخارجي لهذه الدول، لذلك تولي برامج التكيف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار، وفي هذا الصدد يوصي الصندوق والبنك الدولي النامية بعدم التدخل في تحديد الأسعار وتركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ويشمل ذلك:<sup>1</sup>

1- تحرير أسعار كافة السلع و الخدمات؛

2- تحرير أسعار الفوائد الدائنة والمدينة؛

3- تحرير أسعار الصرف؛

4- الغاء كافة أشكال الدعم الحكومي على جميع السلع والخدمات.

ومما سبق يمكن القول أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يعتبر من أولويات صندوق النقد الدولي باعتبار أنه مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي للدولة ونظرا لذلك فقد حضي ميزان المدفوعات بإهتمام من قبل الصندوق وفي هذا الصدد إقترح عدة إجراءات رأى أنه من الواجب إتباعها خاصة بتحرير التجارة وتخفيض سعر الصرف وغيرها من الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص72.

### المبحث الثالث: دعم اقتصاد السوق زيادة معدلات النمو الاقتصادي

يوضح الصندوق أن الاختلالات التي تواجه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إن هذه الاختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلها مدة اطول، وقد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين كل من الصندوق والبنك الدوليين، جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: سياسة الخصخصة

لقد أثبتت التجارب التنموية التي انتهجتها الدول النامية أن القطاع العام لم يؤد الدور المسند إليه مقارنة بالأهداف و النتائج المرجوة منه، وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق بسوء التسيير، الفساد الإداري، البيروقراطية ضخامة التكاليف، انخفاض معدلات المردودية والضغوطات الاجتماعية التي تتحملها الدولة وبالرغم من محاولات إصلاح هذا القطاع إلا أنه لم يصل إلى الأهداف المسطرة بالمقابل فان اقتصاديات الدول الرأسمالية القوية خاصة، اعتمدت على القطاع الخاص كمحرك أساسي للنشاطات الاقتصادية. وبالتالي فقد وصلت إلى معدلات نمو مكنتها من الدخول إلى مستوى الرفاهية، سد الحاجيات وتحقيق التوازنات الاقتصادية مما سمح لها بأن تصنف ضمن الدول المتقدمة .

#### الفرع الأول: مفهوم وأهداف الخصخصة

تعبر الخصخصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص ،أو تمكينهم بموجب عقود من ادارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة . و تعتبر الخصخصة إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعياً لتقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد ،وعملاً على ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية<sup>1</sup>، كما أن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها<sup>2</sup>:

- 1- تخفيض خسائر مؤسسات القطاع العام، ومن ثم خفض العجز في الميزانية العامة للدولة عن طريق هيكلية تلك المؤسسات وتحويل الخسائر إلى أرباح من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للأداء.
- 2- تعمل الخصخصة على تشجيع الاستثمارات من خلال الادخارات الداخلية أو المرجوة خارج البلد بسبب تدهور اسواق المال في الدول النامية وعدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمار .

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص 237.

<sup>2</sup> - ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص 89.

3- توسيع قاعدة الملكية وعدم تركيز الثروة والدخل فضلا عن تحفيز العمال والموظفين على امتلاك أسهم لما لذلك من آثار ايجابية على تحسين انتاجيتهم وتعميق شعور الانتماء للمؤسسات العاملين بها والاقتراب أكثر من نظام حوكمة المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لتحسين أدائها وبالتالي التخلص من الذهنيات السائدة في أوساط العمال بأنهم مجرد أجساد في هذه المؤسسات خاصة إذا كانوا لا يستفيدون من حواجز مادية عند تحقيق الأرباح؛

4- توفير أموال الدولة للمشاريع والانشطة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، أو أنه يصعب عليه ممارستها مثل قطاع الخدمات والمشاريع ذات المصلحة العامة؛

5- تطوير الادارة ذلك الذين لأن الخصوصية تؤدي إلى إحلال إشراف المساهمين الذين لهم مصلحة ذاتية محل الاشراف الذي يمارسه موظفي الدولة وبالتالي فإنهم سيعملون على تحقيق الارباح باعتبارها هدفهم الرئيسي لأنه كلما ارتفعت هذه الاخيرة كلما كانت حصتهم من العائد أكثر.

#### الفرع الثاني: أساليب الخصوصية

تجد الدولة نفسها أمام طرق عديدة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعليها أن تختار الطريقة الأنسب في ذلك، وبهذا تجد الدولة نفسها أمام ثلاث استراتيجيات أساسية للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي:<sup>1</sup>

#### 1-إنهاء ملكية الدولة

تقوم الدولة برفع يدها على بعض المؤسسات أو الأصول المملوكة لها وهنا يتم التحويل بإنهاء الملكية دفعة واحدة ويشمل هذا التحويل المؤسسات والأصول المستمرة في العمل والإنتاج حتى وإن لم تكن تعاني من مشاكل، كما تمس الأراضي و المباني و الأصول الأخرى المملوكة لمؤسسات لا تستخدمها فبيعها سيساعد المؤسسة على تركيز استثماراتها في أنشطة مباشرة لها و يمكن إنهاء الدولة لمؤسساتها تلك المؤسسات و الأصول التي كانت بحوزة القطاع الخاص والأفراد وتم تأميمها فترد إلى أصحابها الأصليين أنهم هم اللذين لهم القدر على إدارتها.

<sup>1</sup> - ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 65، 78.

## 1-1- البيع والهبة

تقوم الدولة ببيع المؤسسات أو تقديمها كهدية إلى موظفين أو عمال أو جمهور أو الجمع بينهما ليتمكنوا جميعاً أن يهتموا بصورة المؤسسة أحسن من الدولة، وفي نفس الوقت يفرض على من تحصلوا على المؤسسة كهبة أن يتحملوا الديون الرأسمالية السابقة للمؤسسة والمشاكل التي تعاني منها؛

## 1-3-التصفية

تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة وانعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي أو وجود منافسة شديدة أو في حال عدم قدرة المؤسسة على التلاؤم مع ظروف السوق المستجدة؛

## 2-التفويض أو التوكيل

تقوم الدولة في هذه الحالة بالتحويل التدريجي فتتحكم في نسبة التحويل وسرعة التحويل وذلك حسب الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات وللدولة نفسها فتوكل أو تفوض القطاع الخاص لأن يقوم بجزء أو كل النشاط المتعلق بإنتاج السلع والخدمات ولكن يبقى لها الحق في الإشراف والرقابة والمسائلة للقطاع الخاص فيما تقدمه من نتائج وهذا ما يعكس استمرارية دور الدولة ويتم التوكيل من خلال ثلاثة طرق<sup>1</sup> وهي:

## 2-1- عقود الإدارة

و في هذه الطريقة يتم الإبقاء على المؤسسة كما بحيث لا يتم التغيير من هيكل رأس المال بل إن هذه الطريقة تنصب على قيام الطرف الخارجي بتقديم خدمة أو أداء نشاط مقابل أجر يحصل عليه طرف التعاقد من القطاع الخاص؛

## 2-2-الامتياز

وهو حق تمنحه الحكومة و القطاع العام للقطاع الخاص ،ويتم هذا الامتياز على شكلين الشكل الأول هو حق الامتياز الخاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة كحق استغلال الأراضي للشركات الزراعية والاستصلاح الزراعي ،وحق استغلال البحار بالنسبة لشركات البترول والنقل البحري فهذه الشركات تدفع مقابل لحق الإمتياز أو الاستغلال نظير استخدامها لهذه الموارد ،أما الشكل الثاني فهو إيجار الممتلكات المادية والأصول الملموسة والمملوكة للدولة أو القطاع الخاص كإيجار المباني والآلات و التجهيزات ويقوم بدفع قيمة الإيجار لهذه الأصول مقابل استخدامها؛

## 2-3-المنح

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص، ص 65.

تقوم الدولة بتقديم إعانة مالية للقطاع الخاص للدخول وأداء الأنشطة التي هي في الأصل تتم بواسطة القطاع العام فتشجع الدولة و تحفز القطاع الخاص لكي يضطلع بالتنفيذ تحت إشرافها.

### 3-الإحلال

إن اتباع هذه الطريقة ورغبة الدولة الغير واضحة اتجاه الخصخصة وتلجأ إلى هذه الطريقة من جراء ضغوط اقتصادية وسياسية فعملية الإحلال تتم بصورة بطيئة وتدرجية في عملية التحول إلى القطاع الخاص ،وهناك ثلاثة طرق يتم بها تنفيذ الإحلال التدريجي في الخصخصة، وهذه الطرق هي:

#### 3-1-إهمال الخدمة

في كثير من الأحيان يقوم القطاع العام أو الدولة بتقديم خدمات أو منتجات تعكس الوجه الحقيقي لقدرة القطاع العام أو الدولة في تقديم هذه الخدمات فيتحرك القطاع الخاص مستغلا الظروف التي يعمل من خلالها القطاع العام .ويتم في الغالب بتشجيع من طرف الدولة وأحيانا بتعمد واضح منها خاصة في مجال التربية و التعليم العام والصحة في المستشفيات الحكومية وغيرها مما جعل الأفراد يتجهون إلى القطاع الخاص باعتباره يقدم نفس الخدمة بجودة وكفاءة أعلى؛

#### 3-2-التسوية الثنائية

في ظل هذه الطريقة يتعايش كل من القطاع العام مع القطاع الخاص لأداء خدمة أفضل فتظهر أحيانا حالات لا تود الدولة في الإستمرار في تقديم الخدمة أو أنها لا تقدر عليها ،فمع بقاء الدولة في أداء الخدمة يتم هذا بصورة ظاهرية مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص أن يمارس عمله في إطار من التعاون و التنسيق بينهما.

#### 3-3-التخفيف من قوانين الدولة

تقوم الدولة بإعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي وهناك ثلاث طرق لإعادة التنظيم وهي:<sup>1</sup>

3-1-تخفيف إلغاء مختلف القوانين والمراسيم السابقة التي كانت تحكم وتعرقل العلاقة بين أجهزة الدولة من جهة و المؤسسات والعمال والمستثمرين من جهة أخرى

3-2-تقليص أو إلغاء نفوذ وسلطة دور المنظمات الحكومية؛

3-3-الحد من أو إلغاء سلطة مسؤولي الحكومة؛

الفرع الثالث: الخصخصة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

<sup>1</sup>-نفس المرجع السابق، ص 81.

إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده الأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها، ونجد أن نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخصخصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئياً أو كلياً وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته،<sup>1</sup> أما فيما يخص البنك الدولي فإنه يحرص في برامجه على التقليل من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ويدعو إلى خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام التي تنسم بانخفاض إنتاجيتها وبعدم كفاءتها في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة لها وأن العديد من هذه المؤسسات إما أنها تحقق خسائر أو أنها تحقق أرباح منخفضة آخذة في التهور وبالتالي فإن هذه المؤسسات بحسب وجهة نظر البنك مثلت عبئاً مالياً كبيراً على اقتصاديات العديد من الدول النامية وأسهمت في تفاقم عجز موازنتها العمومية وموازن مدفوعاتها كما يربط البنك بين ارتفاع المديونية الخارجية في العديد من تلك الدول والقطاع العام ويرى أن الأعباء المالية الناجمة عن هذا القطاع كانت أحد الأسباب التي أسهمت في ارتفاع وتفاقم المديونية الخارجية في تلك الدول،<sup>2</sup> ويرى الصندوق أن بيع الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابياً على عدة محاور تتمثل في:<sup>3</sup>

- 1- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم في تخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.
- 2- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة.
- 3- إن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها وتمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.
- 4- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

### المطلب الثاني: دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، مرجع سابق ذكره، ص ص58، 57.

<sup>2</sup> - محمد علي القبلي، مرجع سابق ذكره، ص 74.

<sup>3</sup> - مسعود دراوسي، مرجع سابق ذكره، ص 154.

يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه يجب اتباع الإجراءات التالية:<sup>1</sup>

- 1- إعفاء راس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إما كلياً أو جزئياً.
  - 2- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة، وإعطائها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام
  - 3- تقديم ضمانات تشجع الاستثمار لهذه الاموال؛
  - 4- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال منها تحول الأرباح إلى الخارج.
- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق إن هذه الاجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

#### أولاً: شروط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن أن تقوم الحكومة بالتأثير الفعال لتؤثر من خلال السياسة الضريبية على حجم الاستثمار و بالتالي على التنمية الاقتصادية فإذا أرادت الدولة أن تزيد من حافز الاستثمار داخل المجتمع فعليها أن تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية المحفزة على الاستثمار، هذا ويمكن القول أنه توجد مجموعة من الشروط لجذب الاستثمارات الأجنبية نذكر منها:<sup>2</sup>

- 1-الاتجاه نحو مزيد من الحرية الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه.
- 2- عدم المغالاة في التشريعات المالية والاجتماعية الوطنية مثل قوانين حماية العمال، الأجور، التأمين الاجتماعي وغيرها.
- 3-التخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح والتحويلات الداخلية الأخرى.
- 4-ضمان كثير من الإعفاءات والمزايا في صورة إعفاءات جمركية أو ضريبية .
- 5-حماية تامة من مخاطر التأمين والمصادرة.

#### ثانياً: مزايا الاستثمارات الأجنبية

يحمل الاستثمار الاجنبي مجموعة من المزايا إلى الدول المضيفة يمكن ذكرها في:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-مدني بن شهرة، مرجع سابق ذكره، ص48.

<sup>2</sup>- الزين منصورى محمد، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الأردن، 2012، ص ص254، 255 .

<sup>3</sup>- ابراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق ذكره، ص ص150، 160.



1- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي، وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نقص في الادخار المحلي الاجمالي عن الاستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدولة المضيفة، إضافة إلى ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الاجمالي الذي يمكن أن يدخر منه جزء ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية وتعد هذه الميزة من أهم المزايا التي تذكر للاستثمارات الاجنبية، فمعظم البلدان تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الاجنبية وإما باللجوء إلى الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها ؛

2- الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل حيث أن الدول تسعى جاهدة للقضاء على مشكلة البطالة و قد رأت أن أحد الحلول للقضاء على هذه المشكلة هو فتح الباب أمام الاستثمارات الاجنبية على أمل خلق فرص جديدة و متزايدة للعمل؛

3- الاستثمارات الاجنبية منتجة بطبيعتها لأنها تقوم بالاستغلال الامثل للموارد المتاحة في الدولة المضيفة حيث لا يقدم المستثمر الاجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية إلا بناء على دراسات علمية متعمقة عن المشروع كما أن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سيؤدي إلى ظهور فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة؛

4- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في حصيللة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي و بالتالي يؤثر تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل سمعتها المرتبطة باسمها وعلاقتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة إمكانات أكبر للتصدير مما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصادات الدول النامية التي تعاني من هذا العجز.

5- إن الاستثمار الأجنبي بطبيعته ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في سد الفجوة الإيداعية أو فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المنح والقروض الأجنبية وإنما هو في حقيقته آلات ومعدات تمثل أرقى وأحدث الأساليب والتطورات التكنولوجية وخبرات فنية وإدارية وتسويقية وكلها عوامل إنتاجية تتميز بالندرة في البلدان النامية مما يشكل عقبة تقف أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛

لهذه المزايا وغيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على القروض الخارجية خاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية ومن هنا يزداد درجة التنافسية فيما بينها في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

### ثالثا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا المتعددة للاستثمارات الأجنبية إلا أن هناك آثار سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة حيث يعتبر أثر نشاط الشركات عابرة القارات ضار بالدول النامية باعتبارها أهم صور الاستثمار المباشر، لأن هذه الشركات تعمل وفق استراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى وتستهدف تحقيق مصالحها، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغييرات الهيكلية المنشودة في الدول النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة للاستعمار الهيكلي الذي يعتبر تطورا لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار الأجنبي مع البلدان النامية فاستعمار الأمم كان سياسيا أو ماديا أما اليوم فقد أصبح الاستغلال يتم عن طريق إقامة فروع للشركات متعددة الجنسيات والتي تقوم بعملية الاستغلال وتحويل الفائض المحقق للدولة الأم.<sup>1</sup>

### رابعا: تشجيع الاستثمار الخاص

يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الانعاش الاقتصادي يتطلب عدم التمييز بينه وبين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية ويكون ذلك بـ:

- 1-فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص؛
- 2-إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام؛
- 3-جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام والقطاع الخاص.<sup>2</sup>
- 4-الموافقة على كافة المشاريع الاستثمارية التي يرغب القطاع الخاص المحلي والأجنبي القيام بها باستثناء المشاريع التي تتعارض مع الأنظمة واللوائح السارية؛
- 6- منح القطاع الخاص الحرية الكاملة لمزاولة نشاطه كإنتاج وتوزيع المنتجات التي يحتكر إنتاجها وتوزيعها القطاع العام؛
- 7- توفير الضمانات القانونية الكافية لحماية القطاع الخاص وكذا حماية استثماراته ومؤسساته من أي تأمين أو مصادرة وخاصة أثناء الأزمات السياسية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-إبراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق ذكره ص ص 125، 126.

<sup>2</sup>-مسعود درواسي، مرجع سابق ذكره، ص 154.

### خامسا: تخطيط دور القطاع العام لتشجيع الاستثمار

تكمن نقاط تخطيط دور الدولة والقطاع العام لتشجيع الاستثمار فيما يلي:<sup>2</sup>

1- من الضروري أن يكون دور الدولة سواء كمستثمر أو منظم للاستثمار دورا مساعدا ومشجعا مع تحديد مجالات التدخل الحكومي وألا تتبع الدولة سياسات تتغير بحدّة بين حكومة وأخرى و على الرغم من أن القاعدة العامة هي أن الاستثمارات تزدهر في بلاد الاقتصاد الحر فقد تزدهر في بلاد يغلب عليها دور الدولة في الانتاج إذا تميزت سياستها الايجابية نحو الاستثمار بالاستقرار؛

2- تحييد الأهداف الاجتماعية للدولة عن العملية الانتاجية: إذا اختارت الدولة الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام كأساس في اقتصادها الوطني فعليها أن تصحح هيكلها المالية والتنظيمية بما يسمح بأن يعمل بنجاح دون الاعتماد على الاحتكار أو على مزايا لا يحصل عليها القطاع الخاص. وسوف يستدعي ذلك حتما تحرير القطاع العام من التحكم الاداري من خارج القطاعات الانتاجية و التوقف عن التعامل معه كأن الربح والخسارة اعتبارات هامشية؛

3- الاستثمار في مجال التعليم والتدريب قصد إيجاد جيل يلبي حاجات سوق العمل الذي تتيحه الاستثمارات ؛

4- إعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية فإذا كان صحيحا أن الاستثمار الخاص يحتاج إلى نوعية من الافراد قادرين على تبيين فرص الاستثمار الناجحة واستغلالها في الوقت المناسب، فانه ومن الصحيح أيضا أن البنية المناسبة للاستثمار والتي تسودها السياسات الاقتصادية السليمة من شأنها أن تخلق هذه النوعية من الأفراد وأن تدعوهم إلى البقاء في أوطانهم للاستثمار في أوطانهم بغية إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تخفيض نسب البطالة.

ومما سبق يمكن القول أن للاستثمار سواء كان أجنبي أو خاص دور كبير في المساهمة والنهوض بالقطاع الاقتصادي ولهذا فإن صندوق النقد الدولي أعطاه أهمية باعتباره يساهم في زيادة المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني وتساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها العديد من دول العالم.

<sup>1</sup> - محمد علي المقبل، مرجع سابق ذكره، ص75.

<sup>2</sup> -الزين منصور محمد، مرجع سابق ذكره، ص ص245،244.

**خلاصة الفصل**

مما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيف نسب البطالة فضلا عن تخفيض نسب التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال اتباع السياسات الاقتصادية المثلى التي تمكننا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، خاصة إذا إعتمدنا على سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و التي ركزت على تحجيم سياسات الإنفاق ، فضلا عن التحول إلى إقتصاد السوق واتباع سياسات الخصخصة وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية هدفت أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، ومن بين الدول التي كان لها تعامل مع المؤسسات المالية الدولية نجد الجزائر والتي عقدت عدة إتفاقيات في إطار التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خلال فترة التسعينات وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: دور سياسات

المؤسسات المالية الدولية في

تحقيق الاستقرار الاقتصادي

في الجزائر

### تمهيد

شهدت الجزائر خلال الثمانينات فترة صعبة تميزت بانهيار أسعار البترول سنة 1986 والتي كان لها الأثر البالغ على بعض المؤشرات الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على المحروقات إذ تشكل أكثر من 95% من مجموع الصادرات وهذا ما أدخلها في أزمة حقيقية أجبرتها على اتخاذ اجراءات اقتصادية بهدف تدارك الوضع الصعب الذي آل إليه الاقتصاد ذلك الوقت ما أدى بها إلى التفكير في الاقبال على سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعد فشل السياسات التنموية المحلية من بلوغ أهدافها ما أدى إلى عجز معظم المؤسسات نتيجة لسوء التسيير الذي ساهم في تفاقم الوضع أكثر، وفي ظل هذه الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وجدت الجزائر نفسها مرغمة على اللجوء إلى مؤسسات مالية دولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي بهدف إصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية لإعادة التوازن إلى هيكلها الاقتصادية والدفع بعجلة التنمية وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت الاقتصادي.

**المبحث الثاني:** اتفاقية الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998).

**المبحث الثالث:** تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي .

**المبحث الأول: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت الاقتصادي**  
 عرفت فترة الثمانينات أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 مما أثر على باقي المؤشرات الاقتصادية خاصة ميزان المدفوعات باعتبار أن إيرادات الجزائر تعتمد على المحروقات، هذا الوضع أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بعد أن استنفذت جميع الطرق في الحصول على أموال خارجية سواء من جهات حكومية أو خاصة مما سمح لها بالتعامل بعقد عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

### المطلب الأول: أسباب ودوافع الإصلاحات في الجزائر

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني عملية الإصلاح في الجزائر تتعلق بنقص وضعف أداء بعض المؤشرات الاقتصادية بعد أزمة النفط منذ 1986 وفيما يلي سنتطرق إلى ذكر أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي .

### الفرع لأول: تزايد العجز المالي للمؤسسات وتزايد مستويات التضخم

تعددت الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإصلاح الوضعية الاقتصادية وتبني سلسلة من الإصلاحات والتي كان من بين أسبابها ما يلي:<sup>1</sup>  
**1- ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية:** حيث عرفت هذه الأخيرة عدة صعوبات وعراقيل نتيجة إلى:

- السياسات التسعيرية المطبقة ، فالدولة كانت تدعم الأسعار لأغراض اجتماعية وتحددها إداريا مما تضطر المؤسسات إلى البيع بأسعار منخفضة وأحيانا بأسعار أقل من سعر التكلفة؛
- نقص التحكم في التكنولوجيا وتسيير المؤسسات، حيث ازداد اللجوء إلى المساعدة الأجنبية رغم وجود جهات وطنية واسعة ومكاتب مختصة في المساعدة التقنية؛
- ضعف الكفاءة في التسيير وصعوبة المراقبة المالية لدى المؤسسات وانتهاج سياسة مركزية مما أدى إلى بعض الممارسات غير القانونية كتهريب الأموال إلى الخارج وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن في الهيكل المالي؛

### 2- ارتفاع معدل التضخم

إن الإفراط في عرض النقود أدى إلى نمو مرتفع للكتلة النقدية قدر بـ 21,2% مما تسبب في ارتفاع معدل التضخم من خلال حجم السيولة الذي عرف فائضا كبيرا بسبب العجز النقدي لخزينة

<sup>1</sup> - نورة محمدي، "دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص63.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الدولة و الذي كان سببه الرئيسي تحملها لأعباء مالية كبيرة تمثلت في سياسة الدعم و التطهير المالي للمؤسسات العمومية المفلسة كما أن عدم تناسب تطو الأجور والإنتاجية الفعلية قد ساهم في ارتفاع الطلب الداخلي وبذلك وصل معدل التضخم إلى 32% سنة 1992 و 20,8% سنة 1993 و 29% سنة 1994 وقد تم الاعتماد على برامج لامتناس فائض السيولة من خلال اتباع سياسة نقدية تراقب توسع الكتلة النقدية بواسطة رفع معدلات الفائدة، تأطير القروض والتقليص من حجم الائتمان؛

3-الرصيد السلبي لخزينة الدولة

إن الأعباء المالية التي كانت تتحملها الدولة في السابق والخاصة بتغطية العجز للمؤسسات العمومية أدى إلى ظهور العجز في الخزينة العمومية بأكثر من 100مليار دج سنة 1993، و 65 مليار دج سنة 1994.

ثانيا: تزايد المديونية وارتفاع عجز ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية لأزمة المديونية توجد أسباب أخرى خارجية تتمثل في:<sup>1</sup>

1-المديونيةالخارجية: حيث عرفت الجزائر مديونية خارجية ازدادت نتيجة لأزمة البترول سنة 1986والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(01):تطور الديون الخارجية خلال الفترة(1987-1993)

الوحدة: مليار \$

السنوات المؤشر	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	23,7	27,8	25,8	26,8	27,9	26 ,7	25,7

المصدر: بلعزوز بن علي،"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية، ص180.

<sup>1</sup> - حنان بقاط ، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007، ص 67.



الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من خلال الجدول السابق نلاحظ الارتفاع المتزايد لحجم المديونية الخارجية حيث بلغ حجم الديون 23,7 مليار \$ سنة 1986 لترتفع بنسبة 27,8% و 27,9% سنتي 1987 و 1991 على التوالي لتستمر بهذه المعدلات المرتفعة كما توضح هذه الإحصائيات المقدمة الحالة الحرجة التي وصلت إليها المديونية الخارجية الجزائرية نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، وتعود أسباب المديونية إلى:<sup>1</sup>

-انخفاض إيرادات صادرات المحروقات؛

-تغيرات أسعار صرف الدولار؛

-ارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية من جهة أخرى؛

-ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية.

2-اختلال توازن ميزان المدفوعات

حيث عرف هذا الأخير اختلالاً منذ أزمة البترول 1986 الشيء الذي أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات كما أن الهيكل غير الملائم للديون الخارجية قد ساهم هو الآخر في تفاقم العجز به نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي يشكل قرابة نصف الديون الخارجية الجزائرية، والجدول الموالي يوضح وضع ميزان المدفوعات منذ بداية الأزمة سنة 1986 إلى سنة 1989:

الجدول رقم (02):تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات المؤشر	1986	1987	1988	1989
ميزان المدفوعات	15-	0,3+	10,9-	11,8-

المصدر: طالبي سميرة، "واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2002، ص 67.

من خلال الجدول رقم(02) نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل رقدا سالبا بقيمة -15مليار د ج سنة 1986 و-10,9مليار د ج سنة 1988 ليستمر في الانخفاض إلى سنة 1989 حيث سجل رصيد سالب بقيمة - 8, 11مليار د ج وبالتالي نلاحظ تأثر ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض أسعار

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 68.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

البترول باعتباره 10 المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري، وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي لتحسين الوضع الذي آل إليه ميزان المدفوعات.

**المطلب الثاني: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج إتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30**

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى صندوق النقد الدولي وذلك بتاريخ 26 سبتمبر 1963 حيث كانت حصتها تقدر ب 623,1 مليون وحدة (ح س خ) لترتفع بعد ذلك إلى 941,1 مليون وحدة (ح س خ) وهذا في أوت 1994، مما يعني زيادة تقدر ب 51,11% من حصتها في صندوق النقد الدولي و بذلك ارتفع المبلغ المخصص للجزائر إلى 1286,4 مليون (و ح س خ) وأصبح لدى الجزائر ما يقدر ب 9394 صوت، وقد كانت بداية تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي نهاية الثمانينات وتحديدا سنة 1988 والتي شهدت أحداثا أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري نتيجة الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية وذلك على حساب الاستثمار والتشغيل فعمت البطالة وضعفت المردودية بالإضافة إلى الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات حيث انخفضت قيمتها من 12,270 مليار \$ إلى أقل من 7,26 مليار \$ أي بنسبة 43%، وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية تجسدت في برنامجين اقتصاديين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) سعيا منها للخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها آنذاك.<sup>1</sup>

**الفرع الأول: لمحة عن برنامج إتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/3**

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الأول ماي 1989 حيث استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق في نهاية 1988 ، بسبب الظروف العصبية التي مربها الاقتصاد الوطني مما جعلها تستغل كل أقساط القرض\* وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة ، حيث انتهى بها الأمر بتوقيع قرض من نوع الاستعداد الائتماني stand-by في 31 ماي 1989 بتقديم شريحة الاحتياطات بمبلغ 155,7 مليون وحدة (ح س خ) وذلك بدون شرط أو قيد وبالإضافة إلى هذا الاتفاق لجأت الجزائر إلى تسهيل التمويل

<sup>1</sup> - إكرام مياسي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر" ، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2011، ص 182.

\* هذه الأقساط مقسمة إلى أربعة بحيث يمثل كل قسط من حصة الدولة العضو في الصندوق وعندما يظهر البلد العضو نيته في تقديم جهود لإعادة التوازن لميزان المدفوعات ، حينئذ يقبل الصندوق تقديم القسط الأول من الحصة والذي يكون أقل من القرض، أما الأقساط الكبيرة على حصة الدولة العضو فإن الصندوق يقوم بالموافقة على تقديمها في إطار اتفاق التثبيت الذي يحدد له مدة 18 شهر لإنجاز سياسة اقتصادية محددة يتفق عليها الطرفان و بالتالي تخضع الدولة المستفيدة إلى شرطية الصندوق وهو ما يعرف بالاتفاق الاستعدادي الائتماني.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

التعويضي و الطارئ والذي يعتبر مكملا للاتفاق الاستعدادي في جوان 1989 عقب انخفاض مواد الصادرات من المحروقات وبلغت قيمة هذا التسهيل 315,2 مليون وحدة (ح س خ) أي ما يعادل 50,59% من حصة الجزائر التي تستخدم في التخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، أما الاستحقاق فقد حدد بين ثلاث إلى خمس سنوات، وتمثلت إجراءات هذا الاتفاق في:<sup>1</sup>

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعومة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري.

2- صرامة تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار والفتح التدريجي للأسواق العالمية، ومن أهم الإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية نذكر:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية؛

3- القضاء على عجز الموازنة العمومية؛

وقد كانت هذه المفاوضات مثالية حيث سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، وقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 9,2% سنة 1989 بحيث انخفض سنة 1988 بنسبة -8,3% وهذا يدل على عودة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: نتائج برنامج إتفاق الاستعداد الانتمائي الأول 1989-1990

إن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الأول انجر عنه مجموعة من النتائج من بينها:<sup>2</sup>

1- سجل الميزان الكلي للميزانية رصيда سالبا قدر بـ 8,1% سنة 1989 بالمقارنة مع سنة 1990 حيث سجل رصيـد موجب قدر بـ 3,6%؛

2- بلغت الاحتياطات الرسمية لسنة 1991 ما يقارب 0,9 بليون دولار لترتفع إلى 1,6 بليون دولار سنة 1992؛

<sup>1</sup> - سميرة طالبي، "واقع الاقتصاد الجزائري و علاقته بصندوق النقد الدولي (1986-1998)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري جامعة الجزائر، 2002، ص 121.

<sup>2</sup> - كريم النشاشيبي، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص 21، 22.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

3- بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 423 بليون دج سنة 1989 بينما ارتفعت إلى 844 بليون دج سنة 1991.

بالإضافة إلى هذه المؤشرات يمكن التعرض لتطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة 1989-1990 كما هو موضح فزوي الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1989-1990

النمو الاقتصادي %	البطالة %	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	التضخم %	السنوات
3,4+	18,1	11,8-	9,3	1989
1-	19,7	0,7 6-	17,6	1990

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء من الموقع الإلكتروني: www.ons.dz، تاريخ الزيارة 11:21 2014 /05/15  
 - طالبتي سميرة، "واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2002، ص67.

يوضح الجدول رقم(03) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال سنتي 1989 و 1990 إذ عرفت هذه الفترة العديد من التغيرات على المستوى الاقتصادي حيث قدر التضخم سنة 1989 بمعدل 9% مقارنة مع سنة 1990 التي ارتفع فيها إلى 17.6% ، أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد سجل سنة 1989 رصيد سالب بقيمة -11,8 مليار دج بالمقارنة مع سنة 1990 حين سجل رصيد قدر بـ 0,76% بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة من 18,1% سنة 1989 إلى 19,7 سنة 1990، وفيما يخص النمو الاقتصادي نلاحظ أنه سجل معدل سالب بقيمة -1% سنة 1990 مما سيؤثر على معدل التبادل التجاري خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: الاتفاق الاستعدادي الثاني 03/06/1991 إلى 30/03/1992

لقد ساهم عبء المديونية الخارجية و خدماتها في التأثير على فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بداية التسعينات بالإضافة إلى التذبذب الكبير وعدم استقرار أسعار المحروقات والتي تشكل 95% من إجمالي الصادرات مما أدى إلى ضعف احتياطات الصرف بالعملة الأجنبية ، وهذا ما استدعى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وذلك بتحريرها رسالة النية في 27 أبريل 1991؛

### الفرع الأول: أهداف برنامج الاتفاق الاستعدادي الثاني

بموجب اتفاق برنامج الاستعدادي الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحدة (ح س خ) أي ما يعادل \$404 تنوزع على أربعة أقساط قيمة كل قسط 75 مليون وحدة (ح س خ) أي ما يعادل 100 مليون \$، ويمكن الهدف من تنفيذ هذا البرنامج والذي دام 03 أشهر في:

- 1- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات؛
- 2- تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار؛
- 3- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على تنشيط هذه الأخيرة من خلال دور المؤسسات العمومية و الخاصة في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.<sup>1</sup>

أما فيما يخص السياسة المتبعة في مجال تسعيرة الدينار الذي عرف تخفيضا من نهاية 1990 إلى مارس 1991 فكان أمام الجزائر خيارين:<sup>2</sup>

1- إما أن تقوم بتعويم الدينار ابتداء من منتصف شهر أوت 1991 مع العلم أن الجزائر تفتقد إلى أدنى تجربة في هذا الميدان فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية سيؤدي إلى تخفيض قيمة الدينار وإلى نتائج وخيمة على قطاع الإنتاج من جهة وعلى تكلفة المعيشة من جهة أخرى.

2- إما أن تقوم بتخفيض الدينار بقيمة 22% بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية وتسعيرته في السوق الموازي 25% وهو الحل الذي لجأت إليه الجزائر.

إلا أن الوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة المتمسم بتوسع العجز في ميدان رؤوس الأموال الذي وصل إلى 1,23 مليار \$ واستمرار انخفاض الدينار حيث بلغ الدولار الواحد 18,47 دينار بعدما كان 8,96 دينار سنة 1990 أدى إلى ظهور نتائج غير مرغوب فيها على بعض المؤشرات النقدية ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - سميرة طالبي، مرجع سابق، ص ص 123، 124

<sup>2</sup> - علي سماي، مرجع سابق، ص 149

الجدول رقم(04): أثر انخفاض الدينار الجزائري على بعض المؤشرات النقدية خلال الفترة (1991-1990)

الوحدة%

السنوات المؤشر	الكتلة النقدية	التضخم	السيولة النقدية
1990	11,3	18,0	64
1991	21,3	25,8	53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص210.

يوضح الجدول رقم(04) أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال سنة1990 قد كان له أثر على الكتلة النقدية (M2) فقد ارتفعت ب 21,3% بعدما كان معدل النمو السنوي سنة 1990 يبلغ 11,3% بالإضافة إلى أن معدل التضخم استمر في الارتفاع حيث وصل إلى 22,8% بعدما كان سنة1990 يقارب 64% وهذا ما يدل على أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان له بعض الانعكاسات على المستوى النقدي.

الفرع الثاني: النتائج المحققة من خلال برنامج الاستعداد الائتماني الثاني(1991/06/03-1992/03/30)

لقد تمخض عن برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (1991-1992) مجموعة من النتائج والخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة نذكر منها:<sup>1</sup>

1-تحقيق فائض في الميزان التجاري سنة1993 بلغ حوالي 4,3مليار\$ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول حيث بلغت قيمة الصادرات12,73 مليار\$ والواردات 8,03مليار\$؛

2-انتقال المديونية الخارجية من 26,859مليار\$ سنة1989 إلى28,25مليار\$ سنة 1990 إلى 27,67 مليار\$ سنة 1991 وذلك بسبب ارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى حوالي مليار\$ لنفس الفترة حيث إلتهمت أكثر من 80% من قيمة الصادرات؛

<sup>1</sup>- سيدي أحمد كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012، ص227.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

3- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 رغم تطبيقها لسياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 6% عام 1991 إلى 8% عام 1994.

أما فيما يخص مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أثناء فترة تنفيذ برنامج إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني فيمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991-1992

المؤشر / السنوات	التضخم %	البطالة %	إجمالي الناتج المحلي %
1991	22,8	21,2	0,2
1992	32,0	23,8	1,6

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: طالبي سميرة، "واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي 1986-1998"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2002، ص67.

من خلال الجدول رقم (05) يمكن ملاحظة تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كما يلي:

1- التضخم: يمكن القول بأن مستويات التضخم قد عرفت ارتفاعا سنة 1992 والذي قدر بـ 22,8% بالمقارنة مع سنة 1991 والتي سجل فيها معدل التضخم نسبة 32,0% وهي نسبة صغيرة مقارنة بالنسبة المحققة السنة التي قبلها مما يدل على ارتفاع معدل التضخم في أول سنة بعد إعداد برنامج الاتفاق الاستعدادي الثاني.

2- البطالة: ما يمكن ملاحظته حول معدل البطالة المسجل سنة 1991 والذي قدر بـ 21,2% ليعود إلى الارتفاع مسجلا نسبة 23,8% سنة 1992 وهو ما يبين أن معدلات البطالة في تزايد مستمر وبمعدلات مرتفعة باعتبار أن الجزائر تعاني من نسب نمو ديموغرافية عالية خلال هذه الفترة.

3- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991 نمو قدر بـ 0,2% بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 1,6% سنة 1992.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن توقعات البرنامج كانت جد متفائلة في حين أن النتائج كانت العكس من ذلك إذ وصلت توقعات عائدات المحروقات ما بين (1993-1994) إلى 11 مليار \$

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

سنويا على أساس سعر متوسط للبرميل من (20-21) مليار دولار لكن في الواقع جعل الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول من 20 دولار سنة 1992 إلى 17,85 في أكتوبر 1993 ثم إلى 14,19 في ديسمبر 1993 وبالتالي انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة إلى 9,8 مليار\$.<sup>1</sup> ويمكن القول أن الفترة التي تلت هذا الاتفاق أثبتت فشل الدولة الجزائرية في تطبيق البرنامج المسطر خاصة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة خلال هذه الفترة حيث أصبحت الدولة الجزائرية غير قادرة على الدفع حيث كان احتمال انخفاض إيرادات الصادرات كبيرا وقد يصل إلى 8,2 مليار \$ سنة 1994.

**المطلب الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994-مارس 1995)**

أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفت الجزائر نتيجة انخفاض سعر البترول سنة 1986 على جعل الجزائر تعاني من مديونية كبيرة بالإضافة إلى أن خدمة الدين قد زادت مما دفع بها إلى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي لإصلاح الوضع السيئ الذي آل إليه الاقتصاد الجزائري.

**الفرع الأول: محتوى برنامج الاستعداد الائتماني الثالث**

تم إبرام هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقيين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة، وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية، وكان الهدف من تنفيذ هذا البرنامج هو إعادة بعث التنمية بمعنى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الاجمالي بنسبة 3 % سنة 1994 و6% سنة 1995، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات وتوفير مناصب عمل جديدة و تحقيق الاستقرار المالي "تخفيض حدة التضخم"، والاهتمام بقطاع البناء والتركيز على توفير مساكن جديدة من شأنها امتصاص البطالة وتحريك بقية القطاعات بالإضافة إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الاهتمام بالشبكة الاجتماعية عن طريق دعم معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، وعليه فإن البرنامج يسعى الى عودة وتيرة النمو وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتقليص معدل التضخم ليصل الى 3, 4%، ويعتمد في تحقيق هذا على الاجراءات الرئيسية التالية:<sup>2</sup>

1- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء أي شكل من أشكال الاحتكار والتسيير البيروقراطي ، وإلغاء كل منع للتصدير ماعدا بعض الاستثناءات التي وضعت في قائمتين:

-قائمة تمثل المواد الحساسة وذات الأولوية التي يجب أن يحترم استيرادها شروط محددة مسبقا.

-قائمة تتعلق بتعليق استيراد بعض المنتجات خلال السنة الأولى من تطبيق البرنامج وذلك من باب الحرص على دعم مجهودات إعادة الهيكلة الصناعية الجاري العمل بها.

<sup>1</sup> - سميرة طالبي، مرجع سابق ص 57.

<sup>2</sup> - علي سماي، مرجع سابق ص 152.



الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

- 2- إصلاح سياسة الصرف خاصة تكيف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الواحد؛
- 3- إحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية وتعميمه قصد تحرير مبادرات الأعوان الاقتصاديين وتعزيز دواليب السوق الحر؛
- 4- التخفيف من حدة المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل؛
- 5- ترشيد نظام الحماية الاجتماعية بإدخال نظام الشبكة الاجتماعية في المنفعة العمومية ؛
- 6- الضغط على الطلب الداخلي خاصة بواسطة السياسة الميزانية والنقدية الصارمة؛
- 7- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق اختيار عمليات إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة الخاصة بالقروض (23.5 % في السنة كأقصى حد بالنسبة لشهر جوان 1994)، والخاصة بالادخارات (من 10% إلى 14% للسنة ) بالنسبة للودائع الدفترية تحت الطلب ومن (12% إلى 20%) بالنسبة للودائع لأجل.

**الفرع الثاني: نتائج برنامج الاستعداد الائتماني الثالث (1994-1995)**

تمخض عن برنامج الاستعداد الائتماني الثالث مجموعة من التطورات الخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية تمثلت في:

- 1- تم تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40,17% في أبريل 1994 أي بمعدل 1 دولار = 36 دينار إذ فقدت أكثر من 60% قيمتها خلال سنة واحدة، كما رافق هذا التخفيض ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية قدره 40% والمحروقات بـ 15% وهذا يترجم تقليص الدعم لتخفيض عجز الميزانية ؛
  - 2- متابعة الخزينة العمومية لتطهير المؤسسات العمومية وتقليص استدانها اتجاه المؤسسات والنظام المصرفي فقد تم:<sup>1</sup>
    - استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة وانشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
    - حل 88 مؤسسة عمومية محلية؛
    - عرض 5 فنادق عمومية للبيع تمهيدا لوضع برنامج الخصخصة؛
- إلا أن تحقيق تلك النتائج من خلال تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت الدولة الجزائرية حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

<sup>1</sup> - كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

أما فيما يخص آثار برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فنوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نتائج برنامج الاستعداد الائتماني الثالث على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1993-1994)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات مليار دولار
1993	2-	20,8	33,0	1,5
1994	0.2-	29	36,6	2,64

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نورة محمدي، "دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص73.

من خلال الجدول رقم (06) يمكن القول أنه:

- 1- معدل نمو الناتج المحلي: فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي فقد تم إيقافه حيث بلغ 0,2%- سنة 1994 بالمقابل فإن معدل النمو الاقتصادي سنة 1993 قد بلغ -2% مما يعني تسجيله لمعدلات نمو سالبة نتيجة الانخفاض الذي عرفه قطاع الصادرات بسبب انخفاض أسعار البترول الذي مازال الاقتصاد يعاني من انخفاض أسعاره.
- 2- التضخم: وفيما يخص معدل التضخم فقد بلغ 20,8% سنة 1993 وقد عرف نوعا من الارتفاع سنة 1994 بمعدل 29% وهو معدل ضئيل بالمقارنة مع المعدل المنتظر تحقيقه وهو 40% كأحد النتائج السلبية جراء تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني الثالث (1993-1994).
- 3- البطالة: فيما يخص معدلات البطالة فإنها ما تزال في ارتفاع مستمر بحيث سجلت سنة 1994 نسبة 36,6% بالمقارنة مع سنة 1993 بتسجيلها لمعدل 33,0% نتيجة لبعض الإصلاحات التي مست القطاع العمومي مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة .
- 4- ميزان المدفوعات: فيما يخص ميزان المدفوعات فقد سجل تحسنا بلغ 2,64مليار \$ سنة 1994 بالمقارنة مع سنة 1993 وذلك بتسجيله 1,5مليار \$ وهذا ما يدل على أن برنامج الاستعداد الائتماني الثالث قد بدأ يعطي نتائجه وهو ما انعكس على تحسن ميزان المدفوعات.

وطبقا لمعطيات الجدول رقم(06) يمكن القول أن الدولة الجزائرية ماتزال في وضعية اقتصادية صعبة تترجمها بعض المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات بالإضافة إلى معدل النمو الاقتصادي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب، وهي ما توضح أن الدولة الجزائرية مازالت تعاني من انعدام الاستقرار الاقتصادي مما دفع بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وترجم هذا الاتفاق في برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998).

#### المبحث الثاني: إتفاقية الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998)

إن فشل الجزائر في تحقيق التنمية في المرحلة السابقة من الإصلاحات انعكست على المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مما جعلها تعيش وضعية صعبة تميزت بعدم الاستقرار الاقتصادي والتي كانت مجبرة أمامها بتطبيق برامج صندوق النقد الدولي مرة أخرى من خلال تبني الجزائر برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998) ليعمق أكثر الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1989 .

#### المطلب الأول: محتوى برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي بعد فشل الإتفاقيين السابقين مع مؤسسات مالية دولية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية ، حيث كانت الجزائر مرغمة على اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

#### الفرع الأول: التعريف ببرنامج التعديل الهيكلي

يأتي هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن اتفاقيات التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم، ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، حيث تضمن هذا الاتفاق استعادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15مليار دولار، وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3% من عائدات الصادرات سنة 1994، والتي عاودت الارتفاع ثانية لتصل إلى 84% سنة 1995، مما اضطرت الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون

العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7مليار دولار، و3,2مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مشروطة صندوق النقد الدولي اتجاه الحكومة الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي

إن تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص إحداث تغييرات على مستوى الاقتصاد الكلي نذكرها في<sup>2</sup>:

1- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لا بد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي، مع وضع الحكومة لآليات فعلية لامتناع انعكاسات البرنامج على المداخل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية؛

2- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها من 5% إلى 6, 0% سنة 1998، استكمالاً لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية وفي مقدمتها الأجور، وذلك من أجل الحصول على فائض الميزانية يقدر ب6, 0% سنة 1997؛

3- تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996، والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 5% خارج قطاع المحروقات، لتعزيز وضعية احتياطات الصرف لعدة أشهر من الواردات؛

4- تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضيق الفجوة بين الرسمي والموازي منه، والعمل على تسويته تمهيداً لإنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة تكون لديها الحرية في عرضها أمام زبائنها؛

5- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص.

### المطلب الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي

يعتبر برنامج التعديل الهيكلي الأوسع والأشمل بين البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر فترة الإصلاح بحيث يمتد هذا البرنامج إلى 3 سنوات ويعد الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي هو

<sup>1</sup> - طالبي سميرة، مرجع سابق ذكره، ص 131.

<sup>2</sup> - زايدي عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص 64.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك فأهداف الاتفاق هي:<sup>1</sup>

1- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛

2- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01-01-1996، والعمل على تحويل (دج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛

3- التخفيف من الاجراءات الجمركية والضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة 50% كحد أقصى؛

4- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، حيث سينخفض العجز من 9,6% في 1994-1995 إلى 2,2% خلال 1997-1998؛

5- توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج، مع تفضيل للاستثمارات الأجنبية المباشرة الانتاجية خارج المحروقات؛

6- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد سنة 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة -الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايده لديون البنك المركزي وسندات الخزينة ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20% مع رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%؛

7- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم؛

8- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية وذلك بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 96/94 والسماح للمشاركة الأجنبية الاستثمار في البنوك الجزائرية؛

9- إحداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل.

<sup>1</sup>- عيسى الزاوي، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير (غير منشورة)، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 68، 69.

### المطلب الثالث: إجراءات تطبيق برنامج التكيف الهيكلي

رسمت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لتحقيق أهداف برنامج التكيف الهيكلي تمثلت

في:

#### الفرع الأول: إجراءات ذات طابع الاستقرار

تتمثل الإجراءات ذات طابع الاستقرار في:<sup>1</sup>

1- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحديد الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛

2- تحديد أسعار الفائدة وتحقيق معدلات فائدة حقيقية لاستقطاب الادخار الخاص؛

3- القضاء على العجز في الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العمومية تخفيض النفقات الادارية، التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات وذلك بزيادة المردود الضريبي عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي ؛

4- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول ؛

5- التحكم في السيولة المصرفية وذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك؛

6-مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية وللتخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

#### الفرع الثاني: الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

بالإضافة إلى الإجراءات ذات طابع الاستقرار تتمثل الإجراءات ذات الطابع الهيكلي في:<sup>2</sup>

1-فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح رأس المال المحلي أو الأجنبي أو العمال وهذا من خلال الأمر 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم بالأمر 97-12، وكذا تشجيع الاستثمار الخاص وهذا ما تجسد في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية وعرض إدارة هذه الأخيرة بنسبة 49% في أسهم رأسمالها؛

2-العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات ( كإنشاء صندوق دعم وترقية الصادرات)؛

<sup>1</sup>خورة محمدي، مرجع سابق، ص73.

<sup>2</sup>خفس المرجع السابق، ص74.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

3- إنشاء سوق مالي يسمح بتسهيل عمليات إعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية قصد توفير موارد جديدة لتمويل الاستثمار وإيجاد أساليب جديدة لتوظيف الادخار؛

4- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تملك أسهم مؤسسات الدولة والتي تساهم في عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير قطاعاتها؛

5- إعادة رسملة البنوك من طرف الدولة وتحويل جزء من الحقوق المشكوك فيها مقابل سندات الخزينة ووضعها تحت قواعد الحيطة والحذر قصد تحضيرها لإعادة هيكلتها ثم خصصتها بالإضافة إلى تشجيع تأسيس بنوك خاصة.

الفرع الثالث: التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع وأجال تنفيذها في الجزائر في الفترة 1995-1998

عرفت الفترة 1995-1998 قيام الجزائر بتنفيذ برنامج تسهيل التمويل الموسع والذي عرف إصلاحات مست مجالات عديدة والجدول الموالي يوضح التدابير المعتمدة التي خص بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

الجدول رقم(07): التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع وأجال تنفيذها في الجزائر في الفترة 1995-1998

تواريخ التنفيذ	التدابير المعتمدة
نهاية 1995	-نظام الصرف
1995	-إقامة سوق صرف ما بين البنوك مع اعتبار البنوك أعوان معتمدة.
1995	-التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي .
1998-1995	-متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية
منتصف 1995	ب- تحرير المبادلات و المدفوعات
نهاية 1995	-إلغاء إلزامية تحديد آجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية الجارية.

نهاية 1994	- يتم السماح بنفقات الصحة و التعليم.
1995	ج- تحرير الأسعار -إلغاء الدعم للمنتجات الطاقوية و الغذائية.
1995	-إصلاح أسعار الدعم للزراعة.
1996	د-المالية العامة -توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.
1995	-إصلاح التعريفات الجمركية.
1995	-مراجعة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة.
1996	-الشرع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة.
منتصف 1995	هـ-السياسة النقدية و إصلاح النظام البنكي و المالي: -إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة .
1995	-تطوير السوق النقدية .
1996	3-إنجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رأس المال.
1995	و-الشبكة الاجتماعية و القضايا الاجتماعية -وضع حصيولة تنفيذ برنامج الأشغال للمنفعة العمومية
منتصف 1995	-فحص بالتعاون مع البنك الدولي سير و تمويل نظام التأمين على البطالة -إنجاز دراسة شاملة و فعلية عن الحماية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بضمان الدخل و دعم الطفولة
1996-1995	ن-إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص -تصفية المؤسسات العمومية المحلة -إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخوصصة. -الانتهاء من برنامج التطهير و إعادة تأهيل 23 مؤسسة عمومية. -وضع قيد العمل هيئة لضمان القروض على الصادرات

المصدر: عبد الرحمن قدي ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 96، 97.

#### المطلب الرابع: آثار برنامج التعديل الهيكلي على بعض المؤشرات الاقتصادية

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر أدى إلى ظهور مجموعة من النتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتي تخص مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يمكن ذكرها في:



الفرع الأول: النمو الاقتصادي

إن تبني الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي وجديتها في تطبيق هذا البرنامج أدى إلى حدوث زيادة في النمو الاقتصادي الإجمالي في قطاع المحروقات وخارج هذا القطاع مما يؤكد على أن سياسة الدولة المنتهجة خلال هذه الفترة قد ساهمت في زيادة معدلات النمو هذا فضلا عن الزيادة في أسعار المحروقات والتي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري بتغطيتها لأكثر من 95% من إجمالي صادرات الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي خلال الفترة (1995-2000).

الجدول رقم (08): معدلات النمو الإجمالي ونموه في قطاع المحروقات وخارجه (1995-1998) الوحدة: (%)

1998	1997	1996	1995	القطاع السنوات
5,1	1,1	4,1	3,8	نمو الناتج المحلي الإجمالي
4,0	6,0	3,6	4,4	قطاع المحروقات
5,7	-1,3	3,1	3,5	خارج قطاع المحروقات

المصدر: سيدي أحمد كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012، ص 227.

من الجدول رقم (08) يمكن القول:

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي : سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-1998) عرفت تطورا ملحوظا فقد عرفت سنة 1996 معدل نمو قدره 4,1% لينخفض سنة 1997 بنسبة 1,1% بينما سنة 1998 قد حقق أعلى قيمة له بنسبة 5,1% مما يدل على تحسنه في عام 1998.

2- قطاع المحروقات: فيما يخص معدلات النمو في قطاع المحروقات فقد عرفت تطورا ملحوظا فقد سجل أعلى قيمة له سنة 1997 بنسبة 6,0% وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وبالمقارنة مع معدلات النمو المحققة خارج قطاع المحروقات فقد حققت أعلى قيمة لها سنة 1998 بنسبة 7,5%

وهو ما يدل على أن الدولة قد هيئت جو المناخ الاستثماري للقطاع الخاص والعام مما انعكس بشكل إيجابي على قطاع الصادرات.

**الفرع الثاني: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات**

أما فيما يخص الميزان التجاري فإنه عرف رصيذا موجبا خلال الفترة(1995-1998) على عكس الرصيد الذي عرفه ميزان المدفوعات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(09): تطور رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة(1996-1998) الوحدة: (مليار \$)**

1998	1997	1996	السنوات الرصيد
+1,51	+5,69	+4,16	الميزان التجاري
-1,74	+1,16	-2,09	ميزان المدفوعات

المصدر: سيدي أحمد كيداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012، ص235.

-من خلال الجدول رقم (09) يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري خلال الفترة (1996-1998) قد عرف رصيذا موجبا بسبب ارتفاع العائدات النفطية حيث بلغ 4 مليار \$ أما فيما يخص ميزان المدفوعات فنلاحظ أنه سجل رصيد موجب سنة 1997 يقدر بـ +1,19 \$ مقارنة بالرصيد السالب المسجل سنة 1996 والذي قدر بـ -2,09 % بينما سنة 1998 انفض رصيد ميزان المدفوعات ليسجل رصيذا سالبا يقدر بـ -1,74 وهو ما يبين أن ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة لم يكن في وضعية جيدة بسبب الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي عرفت تغييرات مست مختلفة المجالات مما أثر على ميزان المدفوعات.

**الفرع الثالث: البطالة**

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف الصندوق وما قامت به في إطار الخصوصية وحل بعض المؤسسات العمومية والذي أدى إلى تسريح العديد من الفئات العاملة ، بالإضافة إلى الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر في التسعينات وتدهور الأوضاع الأمنية بالبلاد أدى إلى نزوح العديد من الفئات إلى المدن الكبرى بحثا عن مناصب شغل فضلا عن الزيادة في نسبة النمو الديموغرافي خلال هذه الفترة كلها عوامل مجتمعة ساهمت في زيادة مستويات البطالة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1995-1998)

السنوات	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة%	28,1	25,9	26,41	28,6

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء من الموقع الإلكتروني: www.ons.dz

تاريخ الزيارة 15/05/2014، 11:21

من خلال الجدول رقم (10) يمكن القول بأن معدلات البطالة خلال السنوات 1995-1998 فإن نسبة ارتفاعها ظلت متغيرة ما بين 28,1% سنة 1995 لتتخف إلى 9,25% سنة 1996 أما سنة 1998 فقد عادت البطالة لتسجل نسبة مرتفعة قدرت بـ 28,6% مقارنة بسنة 1997 والتي سجلت نسبة 26,41% وما يمكن قوله حول هذه النسب المرتفعة أنه رغم جهود الدولة في التخفيف من حدة البطالة من خلال إنشاء هيئات خاصة بدعم الشباب كالوكالة الوطنية لدعم الشباب لمساعدة الشباب البطال على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى تخصيص الدولة تعويضات للعمال المسرحين من العمل إلا أن الدولة لم تستطع التخفيف من النسبة المرتفعة لمعدلات البطالة خلال هذه الفترة حيث بقيت في ارتفاع مستمر.

الفرع الرابع: التضخم

أدت السياسة النقدية الصارمة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال برنامج التعديل الهيكلي والتي سمحت بتخفيض سعر الصرف الإسمي حتى سنة 1996 إلى نتائج جد إيجابية فيما يخص تخفيض نسبة التضخم وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1995-1998)

السنوات	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	29,8	18,5	5,7	5,0

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على: - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص210.

ما يمكن قوله حول الجدول رقم(11) أنه يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1995-1998) والتي انخفض بشكل كبير من 29,8% سنة 1995 إلى 5% سنة 1998 وهو ما يوضح جهود الدولة المبذولة في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتزامها ببنود الإتفاق مع صندوق النقد الدولي.

#### الفرع الخامس: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1995-1998

عرفت فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تغييرات شملت تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن السياسة الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة بهدف تصحيح بعض الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

#### الجدول رقم(12):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1995-1998

1998	1997	1996	1995	المؤشرات السنوات
+5,1	-0,9	+3	+3,7	معدل نمو الناتج الداخلي الخام%
7,0	8,3	4,5	2,3	احتياطي الصرف مليار \$
48,0	30,3	30,9	38,8	خدمات الدين/قيمة الصادرات%
10,1	13,8	13,2	10,2	الصادرات مليار \$
8,6	8,1	9,1	10,4	الواردات مليار \$

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على -

- طالبى سميرة، "واقع الاقتصاد الجزائرى وعلاقته بصندوق النقد الدولى 1986-1998"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسى و الإدارى، جامعة الجزائر، 2002، ص69.
- بلعزوز بن علي، "محاضرات فى النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ص134،

.138

من خلال الجدول رقم (12) يمكن القول أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد سجل نموا إيجابيا قدر بـ +3,7% سنة 1995 أما سنة 1997 فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الخام نسبة سالبة تقدر بـ 0,9% بالمقارنة مع سنة 1998 التي سجل فيها نموا إيجابيا قدر بـ 5,1% مما يعني أن برنامج التعديل الهيكلي كان له أثر إيجابي على نمو الناتج الداخلي الخام كما عرف احتياطي الصرف خلال سنة 1998 نموا واضحا قدر بـ 7,0% مليار \$ مقارنة بسنة 1995 والتي سجل فيها احتياطي الصرف 2,3 مليار \$ أما فيما يخص الصادرات فقد عرفت هي الأخرى زيادة خلال سنتي 1996-1997 على غرار سنتي 1995 و1998 التي سجلت فيها الصادرات قيمة منخفضة قدرت ما بين 10,2 و 10,1 مليار \$ أما الواردات نلاحظ أنها سجلت نسبة 10,4 مليار \$ سنة 1995 لتتخفف إلى 8,6 سنة 1998.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 أدى إلى تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية مما دفع بالجزائر إلى إنشاء برامج الإنعاش الاقتصادي بدءا من سنة 2001 إلى غاية 2004 وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي هدفت من خلاله الدولة أساسا إلى الرفع من معدلات النمو والتخفيف من حدة البطالة أما البرنامج الثاني فهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يمتد من سنة 2005 إلى 2009 بالإضافة إلى البرنامج الخماسي والذي يمتد من 2010 إلى غاية 2014 وهو آخر برنامج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي منذ نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وهو ما سنوضحه خلال الفترة 1999-2012

**المطلب الأول: محور السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي**

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) أول برنامج مسطر من طرف الدولة الجزائرية بعد الوضع الاقتصادي الصعب الذي عرفته خلال التسعينات وسلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها تحت إشراف صندوق النقد الدولي .

**الفرع الأول: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي**

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برامج الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- تعزيز الطلب الكلي؛
- 2- تدعيم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة خاصة المحلية ؛
- 3- إعادة بناء هياكل قاعدية تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي؛
- 4- توفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

<sup>1</sup> - عياش بولحية، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010، ص39.

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ومما تقدم يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتي عرفت انخفاضا خلال فترة التسعينات وتخفيض معدلات البطالة التي شهدت هي الأخرى زيادة مستمرة نتيجة لسلسلة الاصلاحات التي تبنتها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: مضمون سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ، دعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية ، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بإصلاح المؤسسات ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

إن برامج التصحيح الاقتصادي التي قامت بها الدولة خلال التسعينات قد ساهمت في تخفيض معدلات التضخم إلى حد ما ولكن بعد نهاية برنامج الاصلاح سنة 1998 سجل التضخم معدلات متذبذبة كما أن عدم قدرة البنك المركزي على التحكم في معدل التضخم يعتبر سببا آخر لارتفاع معدل التضخم ، وقد شهد التضخم خلال فترة برنامج الانعاش الاقتصادي يقيم متذبذبة ويمكن توضيح هذا التذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2012 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2012

الوحدة(%)

السنوات	*1999	*2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر التضخم	2,60	0,30	4,23	1,42	2,58	3,56	1,64
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر التضخم	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89

المصدر: www.bank-of-algeria.dz - تاريخ الإطلاع 11:22، 2014/05/18

\*بختة سعدي، "أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر -3، تخصص تحليل اقتصادي، ص169.

من خلال الجدول رقم (13) يمكن ملاحظة ما يلي:

سجل معدل التضخم سنة 1999 معدل يقدر بـ 2,60% لينخفض سنة 2000 إلى 0,30% وهذا الانخفاض ناتج عن السياسة النقدية التي انتهجتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي، أما سنة 2001 فقد قدر معدل التضخم بـ 4,23% وذلك بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض إلى سنة 2005 مسجلا بذلك معدل 1,64% ويعود هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتعديل أسعار الفائدة والبحث عن مصادر تمويل جديدة بدل الإصدار النقدي المفرط ، أما في سنة 2006، 2007، 2008 فبدأ التضخم بتسجيله لمعدلات مرتفعة بداية من 2,31% ، 3,68% ، 4,86% على التوالي ليسجل سنة 2009 معدل 5,74% بينما انخفضت هذه النسبة بـ 3,91% و 4,52% سنتي 2010 و 2011 على التوالي ليسجل سنة 2012 معدل 8,89% ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في معدلات الأجر مما أدى إلى ضخ كتلة نقدية كبيرة كانت سببا في زيادة معدلات التضخم.

### المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2012

عرفت معدات البطالة عدة تغيرات ابتداء من السنة التي تم فيها تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 وذلك بفضل المخصصات المالية التي أولتها الدولة لقطاعات اقتصادية من أجل دعم برامج استثمارية تمتص نسبة البطالة الكبيرة التي تعاني منها الجزائر والجدول التالي يوضح تطورات مستويات البطالة خلال الفترة 1999-2012



الجدول رقم(14): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2012

السنوات	*1999	2000	2001	*2002	2003	2004	2005
معدل البطالة(%)	29,0	28,89	27,30	25,7	23,7	17,7	15,3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
معدل البطالة(%)	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11

المصدر: اعداد الطالبية بالاعتماد على:

نشریات الديوان الوطني للإحصاء من الموقع الإلكتروني [www.ons.dz](http://www.ons.dz) تاريخ الزيارة 15/05/2014، 11:21.

\*الموقع الإلكتروني [http:// ar.knoema.com/atlas](http://ar.knoema.com/atlas). تاريخ الزيارة 10/05/2012 ، 09:05.

من خلال الجدول رقم(14) يمكن ملاحظة ما يلي:

سجلت البطالة خلال سنة 1999 معدل 29% وهو معدل ذات نسبة عالية يعود إلى الإصلاحات التي طبقتها الجزائر في إطار الخوصصة وإصلاح القطاع العام، لتسجل سنتي 2000 و2001 معدل 28,89% و 27,30% على التوالي، بينما انخفضت سنة 2002 و 2004 إلى 25,7% و 17,7% على التوالي وتعود هذه النسبة المنخفضة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والتي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة من خلال المشاريع الاستثمارية التي أدت إلى تشغيل العديد من الفئات البطالة ، وقد استمرت معدلات البطالة في الانخفاض حيث سجلت سنتي 2005، 2006 معدل 15,3% و 12,3% على التوالي وتعود أسباب انخفاض البطالة أيضا إلى المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أولتها الدولة اهتماما من خلال تشجيعها للمشاريع الخاصة كل هذه الأسباب أدت استمرارية الانخفاض في معدلات البطالة، لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2007 بتسجيلها معدل 13,8% ، بينما انخفضت خلال 2008، 2009، 2010 بمعدل 11,3% و 10,2% و 10,0% على التوالي ، بينما سجلت نوعا من الارتفاع قدر ب 11% سنة 2012. وما يمكن قوله أنه نتيجة للانتعاش المالي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إنعكس إيجابا على نسب البطالة والتي شهدت معدلات منخفضة ابتداء من هذه الفترة.

المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999-2012

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي للبلد، وبالنسبة للفترة 1999-2012 فقد عرف عدة تطورات من جهة أثر برنامج التعديل الهيكلي ومن جهة أخرى تحسن الصادرات النفطية للجزائر ابتداء من سنة 2000 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(15): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999-2012

السنوات	*1999	*2000	*2001	2002	2003	2004	2005
ميزان المدفوعات مليار \$	2,38	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ميزان المدفوعات مليار \$	17,73	29,53	36,99	3,89	15,58	20,14	12,06

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-تشرييات بنك الجزائر من الموقع الإلكتروني [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) تاريخ الإطلاع

11:22، 2014/05/18

-\*بختة سعدي، "أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2012، ص 169.

من خلال الجدول رقم(15) يمكن ملاحظة ما يلي:

سجل ميزان المدفوعات خلال سنة 1999 رصيذا قدر بـ2,38 مليار \$ ، وابتداء من سنة 2000 سجل ميزان المدفوعات رصيذا قدر بـ 7,57 مليار \$ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال هذه المدة، بينما انخفض سنة 2001 إلى 6,19مليار\$، بينما عرف تحسنا خلال 2003، 2004، 2005، بمقدار 7,47 و 9,25 و 16,94 على التوالي ليواصل الارتفاع خلال سنة 2007 بتسجيله رصيذ

قدر بـ29,53 مليار \$ ليرتفع ويسجل رصيذ قدره 36,99 سنة 2008، إلا أن الارتفاع لم يلبث إذ انخفض هذه الرصيذ بصورة كبيرة سنة 2009 وذلك نتيجة تأثر أسعار المحروقات بالأزمة المالية لسنة 2008 ، بينما بعد هذه الفترة عاد ميزان المدفوعات ليسجل رصيذا يقدر بـ15,58 و 20,14

الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

مليار \$ خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي ، أما خلال سنة 2012 فقد انخفض رصيد ميزان المدفوعات ليسجل رصيد قدره 12,06 مليار \$.

ومن خلال الرصيد الذي سجله ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2012 نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تحسنا ملحوظا ويعود السبب في ذلك إلى الإنتعاش المالي الذي عرفته الجزائر ابتداء من سنة 2000 .

**المطلب الخامس: نمو الناتج المحلي لإجمالي**

عرفت الجزائر خلال الفترة 1999-2012 العديد من التطورات على الاقتصاد الوطني والتي شملت مختلف المجالات وبالتالي أثرت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بداية بفترة 1999 - 2000 وهي الفترة التي سبقت فترة الإصلاحات والتي أثرت على مختلف المؤشرات الاقتصادية مما أدى إلى إحداث تطورات في نمو الناتج المحلي الإجمالي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (16): نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2012**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3,2	2,2	4,6	5,6	7,2	4,3	5,9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1,7	3,4	2,0	1,7	3,6	2,6	3,3

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات البنك الدولي من الموقع [www.albankadawli.org](http://www.albankadawli.org) تاريخ الزيارة

01:43 ، 2014/05/21

من خلال الجدول رقم(16) يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدل نمو قدر بـ 3,2% سنة 1999 لينخفض بعدها سنة 2000 إلى 2,2% ويعود سبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999 إلى تحسن أسعار المحروقات والتي أثرت عليه بالإيجاب ، أما فيما يخص سنوات 2001 ، 2002، و 2003 فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4,6% ، 5,6% ، 7,2% على التوالي ، وسبب

## الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

هذه الزيادة هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر ابتداء من سنة 2000 ، لأما في سنة 2006 فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1,7% ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى خلال سنتي 2007 و 2008 بتسجيله معدل نمو 3,4% و 2,0% على التوالي، بينما تراجع معدل النمو مرة أخرى ليسجل 1,9% سنة 2009 ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية (2008)، وبعد هذا الإنخفاض سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا سنة 2010 بـ 3,6% أما في سنة 2011 فقد انخفض مرة أخرى إلى 2,6% ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى سنة 2012 ويسجل معدل نمو قدره 3,3% وهذا نتيجة إلى الإنعاش المالي الذي تعيشه الجزائر والذي انعكس إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومما سبق يمكن القول أن باستطاعة الجزائر تبني برامج تنموية ذاتية تمكنها من النهوض باقتصادها وتحقيقها لمعدلات عالية من النمو الاقتصادي و ذلك بتشجيع البرامج الاستثمارية التي من شأنها امتصاص البطالة التي تعاني منها ر منذ التسعينات إلا أن هذه النسبة قد انخفضت بفضل برنامج الانعاش الاقتصادي كما أن الجزائر خلال هذه الفترة عرفت انتعاشا ماليا أثر بالإيجاب على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والتي من خلالها حققت الجزائر معدلات نمو لم تكن لتحققها لو قامت باللجوء إلى مؤسسات مالية دولية كما فعلت في فترة التسعينات.

## خلاصة الفصل

صاحب انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق القيام بعمليات ضخمة تجسدت في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والتي كانت بدايتها في فترة الثمانينات أين تدهورت الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول، و التي استمرت حتى أجبرت الحكومة على القيام ببرامج إصلاح اقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التسعينات و بهدف تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري ورغم أن سلسلة الإصلاحات قد أدت إلى بعض النتائج الإيجابية على المستوى القصير كالتحكم في معدلات التضخم وإعادة التوازن للموازنة العامة وميزان المدفوعات إلا أن هذه الإصلاحات لم تخلو من بعض النتائج السلبية كارتفاع معدلات البطالة نتيجة لسياسات الخصخصة وإصلاح القطاع العام . وبعد نهاية فترة الإصلاحات وتحسن وضعية الاقتصاد الجزائري قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من 2001 و الذي هدفت من خلاله إلى الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة واستطاعت الجزائر فعلا تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم تحققها في ظل الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي عرفت تحسنا كبيرا مقارنة بفترة الإصلاحات.

خاتمة

## خاتمة

### خاتمة

إن الأوضاع الاقتصادية والنقدية التي شهدها العالم نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المتردية التي آلت إليها العلاقات الدولية آنذاك ونتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر سنة 1944 بهدف بحث الأوضاع النقدية والمالية الدولية والعمل على إيجاد نظام يسهر على حسن سير النظام النقدي الدولي وقد انتهى هذا المؤتمر بقرار إنشاء مؤسسات مالية دولية تتمثل أساسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن المؤسسات المنبثقة عن مؤتمر "بريتن وودز" ظهرت للعالم على أنها مؤسسات تمويل دولية هدفها منح القروض والمساعدات المالية لتحقيق التنمية لكن سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على هذه المؤسسات من خلال امتلاكها لأكثر الحصص المساهمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استغلال هذا لوضع لبسط النفوذ على الدول النامية .

إن حاجة الدول النامية للتمويل جعلها تلجأ لهذه المؤسسات باعتبارها الملجأ والملاذ الأخير إليها كلما اشتدت أزماتها الاقتصادية وازدادت حدة الاختلالات الداخلية والخارجية لها، فهذه الدول تحصل على قروض ومساعدات ولكن بشروط قاسية تسمح للمؤسسات المالية الدولية باستغلال الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به .

إلا أن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعب دورا هاما في تمويل الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى إزالة التشوهات التي تخل باقتصادها وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية التي شهدت أوضاع اقتصادية صعبة منذ الاستقلال كان أكبرها أزمة النفط عام 1986 والتي أدت بالاقتصاد الجزائري إلى وضعية صعبة أجبرتها على الإتجاه إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة على تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي لحقت بها جراء انخفاض سعر البترول ، ونتيجة لهذا التعامل أبرمت الجزائر عدة إتفاقيات كان أولها سنة 1989 والثانية عام 1991 أما الإتفاقية الثالثة عام 1944 وصولا إلى الإتفاقية الأخيرة عام 1995 والتي كانت في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

غير أن هذه الاصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري من خلال الإجراءات الخاصة بتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض التضخم ونسب البطالة لم تحقق النتائج المرجوة

## خاتمة

منها كما كان منتظر باعتبار أن تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري.

### 1- نتائج إختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى محققة: تعمل المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين وتوفير القروض من أجل إعادة بناء الاقتصاديات المهتمة وتخفيف العجز المالي بالإضافة إلى الرقابة على أسعار الصرف في حين أن البنك الدولي يقدم أموالا للدول الأعضاء بهدف إعادة بناء اقتصادها وتحقيق تنمية اقتصادية .

-الفرضية الثانية محققة: يكمن الاستقرار الاقتصادي في معدلات نمو مرتفعة وتخفيف نسب البطالة والتضخم فضلا عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مما يسمح بتحقيق رفاهية لأفراد المجتمع.

- الفرضية الثالثة محققة: تعتمد المؤسسات المالية الدولية على برامج التعديل والتكيف الهيكلي بهدف إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد من خلال تدخل هذه المؤسسات في السياسات الاقتصادية للدول النامية بما يسمح بإعادة التوازن للاقتصاد.

- الفرضية الرابعة محققة: لجأت الجزائر إلى مؤسسات مالية دولية بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتخفيف العجز الموازي وإصلاح القطاع العام وذلك نتيجة لأزمة المديونية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات والتي كان من نتائجها إبرام الجزائر إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

### 2-النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية كما يلي:

#### -النتائج النظرية:

يمكن ذكر أهم النتائج النظرية للدراسة في:

- تعتبر المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما في مجال الحفاظ على استقرار مستويات أسعار الصرف وتوفير القروض اللازمة للدول النامية بهدف دفع عجلة النمو بهذه البلدان من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية .



## خاتمة

- يكمن تدخل المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول النامية من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك من خلال التأثير على السياسة النقدية والمالية و السياسة التجارية لهذه الدول والتي تسمح بإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- بالرغم من النتائج الإيجابية لسياسات الإصلاح المطبقة في الدول النامية إلا أن هذه المؤسسات تستغل فرصة احتياج الدول للتمويل لتفرض عليها شروطا قاسية تكون سببا في زيادة تدهور الاقتصاد على المدى الطويل مما يعمق أكثر التخلف والتبعية لهذه المؤسسات .

### -النتائج التطبيقية:

- إن إعتقاد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير يعد أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة النفط سنة 1986 ، كما تعتبر سببا آخر في عدم نجاعة سياسات صندوق النقد الدولي في الجزائر .

- تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الاصلاحية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الاصلاح الهيكلي للاقتصاد مما يؤدي بنا القول إلى أن برامج الاصلاح الهيكلي هي مؤقتة فقط وتؤدي إلى تأجيل المشاكل الاقتصادية لا إلى حلها .

- إن برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر منذ 2001 قد أعطت ثمارها بفضل تبني الدولة لسياسات اصلاحية ذاتية كان لها الأثر الواضح في زيادة معدلات النمو والتخفيض من معدل التضخم والبطالة بفضل تشجيع الدولة للمشاريع الاستثمارية وإنشاء هيئات دعم الشباب تحقيق رفاهية اقتصادية على المستوى الكلي.

- إن الإنعاش المالي الذي عرفته الجزائر بداية من سنة 2000 نتيجة لتحسن أسعار المحروقات قد ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما انعكس على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالإيجاب وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري قد عرف تحسنا واضحا بالمقارنة مع فترة برامج الاصلاح الاقتصادي التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات مالية دولية كانت قد ساهمت في تأزم الوضع أكثر مما كان عليه .

### 3- التوصيات

## خاتمة

- إن تنفيذ أية سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتضمن استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج و السياسات الاقتصادية كما أن ضمان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب من الحكومة تفعيل الأسلوب الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق .
- يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل و بالتالي يتعين على الدولة تنويع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي و عدم اعتمادها على الإيرادات البترولية باعتبار أن هذه المصادر في حالة انهيار أسعارها سيؤدي ذلك إلى تعطيل أداء هذه السياسة الاقتصادية.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تختار طريقا يؤدي إلى النمو الاقتصادي و استدامته ، و من ثم إتباع استراتيجية اقتصادية تسعى من خلالها إلى تحقيق معدلات النمو التي لم يتحقق بإتباع سياسات وإصلاحات المؤسسات المالية الدولية.

### 4-آفاق الدراسة

- رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع و بعد النتائج و التوصيات المتوصل إليها إلا أنه هناك بعض التساؤلات حول إمكانية تحسين النشاط الاقتصادي و إمكانية تعظيم أهميته بشكل يحقق الاستقرار الدائم للاقتصاد الوطني و يمكن أن تتناول الدراسات القادمة هذا الموضوع من جانب آخر :
- يمكن التنسيق بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية (التجارية، المالية، النقدية) بهدف الوصول إلى التحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية.
  - دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال إيجاد تكامل بينها بهدف الوصول إلى النمو الاقتصادي الكلي.

# المصادر و المراجع

### 1. الكتب

- 1- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2008.
- 2- محمد أحمد الكايد، الادارة المالية الدولية والعالمية، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن بدون السنة
- 3- إبراهيم مرعى العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية، 2006.
- 4- اسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراهية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص103
- 5- الأشقر أحمد ، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 6- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2011
- 7- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
- 8- ب. برنيه و إ . سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989
- 9- بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 10- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، جامعة الإسكندرية، 1986.
- 11- بكري كامل ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، دون طبعة، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 12- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية
- 13- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، 2009.
- 14- هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 15- حامد نور الدين، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، مجدلوي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2013.
- 16- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية.
- 17- حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

## قائمة المراجع

- 18- حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 19- الحسيني تقي عرفان ،التمويل الدولي ،دار مجدلاوي للنشر،عمان،1999
- 20- حشيش عادل أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2000
- 21- الخضيرى أحمد محسن، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية للنشر، و الطباعة و التوزيع، القاهرة،2000.
- 22- زكريا الدوري ، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2005.
- 23- كريمة محمد الزكي ،آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية،2004.
- 24- منصورى محمد الزين ، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الياية للنشر و التوزيع، الأردن،2012.
- 25- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الأردن،2010.
- 26- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 27- ضياء مجيد، إقتصاديات أسواق المال ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية،1999.
- 28- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010
- 29- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي
- 30- الحقوقية، دون طبعة، بيروت -لبنان،2003
- 31- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003
- 32- عارف أحمد العساف وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية،2009.
- 33- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
- 34- عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
- 35- عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، 2007.
- 36- عبد الله القهبوي ليث، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

## قائمة المراجع

- 37- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 38- عجاج ميثم، التمويل الدولي، دار زهران للنشر و التوزيع، دون طبعة، عمان، 2008.
- 39- عدون ناصر دادي و متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- 40- العربي محمد ساكر، محاضرات في الاقتصاد الدولي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006.
- 41- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المالية المصرفية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
- 42- قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع الجزائر 2003.
- 43- قبلان بشار محمود، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية، عماد الدين للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 44- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 45- متولي ابراهيم حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2011.
- 46- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة.
- 47- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
- 48- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- 49- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
- 50- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 51- مورد خاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور وآخرون، الاقتصاد الدولي، دار المريخ للنشر، دون طبعة، القاهرة، 2007.
- 52- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 53- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 54- نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

### II. المذكرات والأطروحات

1. أعزاب نورالدين ، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي و النقدي الدوليين و علاقتها بالدول النامية(حالة الجزائر)، (غير منشورة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية جامعة الجزائر ،2003.
2. دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2004)،(غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، الجزائر،2006.
3. زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2006.
4. سعدي بختة، أثر الدولة على برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة (1990-2009)،(غير منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2013.
5. نورة محمدي، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني،(غير منشورة)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.
6. حنان بقاط ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994 (غير منشورة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007،
7. طالبي سميرة، واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي1986-1998،(غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2002.
8. عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين2001-2004، (غير منشورة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر(03)، 2010
9. محمد أمين بن الدين، دور النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(حالة الجزائر1990-2009)، (غير منشورة) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، 2009.

## قائمة المراجع

10. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ( دراسة حالة الجزائر)،(غير منشورة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2010.
11. عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، (غير منشورة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011.
12. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، (غير منشورة)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012.
13. بودريالة رفيق، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية، (دراسة حالة الجزائر)، (غير منشورة) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2006.
14. على سماي، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي،(غير منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.

### III. مجلات

- نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد 4165، من الموقع "http://www.alhewar.org"
- الموسوعة العربية، المؤسسات المالية الدولية، المجلد العشرون، سورية، 2000، من الموقع <http://www.bing.com>
- كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005.

### IV. المواقع الإلكترونية

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).



## قائمة المراجع

---

[http// :ar.knoema.com/atlas.](http://ar.knoema.com/atlas)

[www.ons.dz.](http://www.ons.dz)